

إستغلال الإدارة للأزمات الإقتصادية والسياسية في التخلص
من الخسائر المتراكمة من السنوات السابقة
دراسة نظرية - ميدانية علي الشركات المصرية

د/ ياسر أحمد السيد محمد

مدرس بقسم المحاسبة

٢٠١٢

استغلال الإدارة للأزمات الاقتصادية والسياسية في التخلص

من الخسائر المتراكمة من السنوات السابقة

دراسة نظرية - ميدانية علي الشركات المصرية

مستخلص

تمارس الإدارة أنشطة إدارة عمليات المنشأة وكذلك إيراداتها ومصروفاتها ومن ثم أرباحها في الإتجاه الذى يحقق أهداف ومصالح الإدارة. حيث أن الإدارة عندما تمارس إستراتيجية لزيادة الأرباح لتحقيق مصالحها في فترة معينة ، فإنما تتبع هذه الإستراتيجية بعدة أساليب ، الأولى الإعتراف بعمليات يترتب عليها أرباح مثل الدخول في عمليات لبيع حصص إستثمارية والإنتهاء منها قبل نهاية السنة ، الثانية ممارسة الإستحقاق الإختياري بطريقة تؤدي إلى زيادة الربح ، مثل إرجاء الإعتراف بأي عمليات يترتب عليها تخفيض الربح مثل تأجيل بيع بعض الأصول التى تعلم الإدارة أن بيعها يترتب عليه خسائر أو تأجيل تحويلها إلى مجنبة للبيع.

ممارسات الإدارة لإستراتيجية زيادة الربح يترتب عليها وجود مخزون من الخسائر غير المعترف بها ترتبط بينود في قائمة المركز المالى مسجلة بأكبر من قيمتها. الخسائر غير المعترف بها سوف تظل كما هى وربما تزداد إلى أن تجد الإدارة الفرصة المناسبة للاعتراف بها والتخلص منها لتنظيف عناصر القوائم المالية للمنشأة وعملياتها. وتجد الإدارة عادة الفرص في حدوث الأزمات العالمية والمحلية الاقتصادية والسياسية حيث يتوقع فيها أصحاب المصالح ما هو أسوأ في أداء المنشأة. في هذه الحالة تمرر الإدارة تراكمات الخسائر غير المعترف بها دون أن يؤثر ذلك كثيراً على تقييم أصحاب المصالح للمنشأة. من ناحية أخرى إذا قررت الإدارة التخلص من تراكمات الخسائر فإن الإستراتيجية الغالبة عليها هى تخفيض الربح ، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تمارس الإدارة الإستحقاق الإختياري

بطريقة تؤثر على الربح بالنقص. فإذا كان تنظيف الخسائر هو تصحيح للماضي ، فإن الإستحقاق الإختياري يساعد في التهيئة لتحقيق الأرباح في المستقبل.

١- مقدمة :

شكل تكرار الأزمات المالية والسياسية خلال السنوات الأخيرة ظاهرة مثيرة للقلق والإهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي لدول العالم أجمع علي الأخص الدول النامية.

وكمثال للأزمة المالية هو الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وقد بدأت بوادر الأزمة العالمية اعتباراً من عام ٢٠٠٧ إلا أنها تفاقمت بشكل واضح في سبتمبر ٢٠٠٨، وقد كانت البداية في يوليو ٢٠٠٨ حيث واجهت أكبر شركات التمويل العقاري في العالم- شركتي "فاني ماي" و "فريدي ماك" اللتان يضمنان قروضاً عقارية بحوالي ٥ تريليون دولار خطر الإنهيار نتيجة للتوسع في الإقراض العقاري غير المدروس مما أضطر الحكومة الأمريكية للتدخل وإعداد خطة إنقاذ طارئة للشركتين، ومع العولمة وثورة الإتصالات والتحرير الإقتصادي انتشرت الأزمة بشكل سريع بين مختلف دول العالم ولاسيما أن الإقتصاد الأمريكي الذي بدأت فيه الأزمة يمثل ٢٠% من الإقتصاد العالمي سواء بمعيار التجارة الدولية أو بمعيار الناتج المحلي الاجمالي، علاوة على أن الدولار أصبح هو أقوى وسيلة مقبولة للوفاء بالإلتزامات الخارجية حيث تتم تسويات التجارة الدولية بالدولار وحوالي ٨٠% من المعاملات الدولية تتم بالدولار وهو الأمر الذي ساعد في إنتقال الأزمة^(١).

وكمثال للأزمات السياسية هو ما حدث في الدول العربية وسمى بثورات الربيع العربي، والتي كانت مصر من ضمنها وقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٠ والتي أحدثت هزة كبيرة في الإقتصاد المصري نظراً لتوقف عجلة الإنتاج وتوقف الاستيراد

(١) د. علي لطفى (٢٠٠٩) الأزمة المالية العالمية (الأسباب- التداعيات- المواجهة) ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر بعنوان (الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها على قطاعات الإقتصاد القومي، جامعة عين شمس ١٢- ١٣ ديسمبر ص.ص ٤-٧.

والتصدير فى محاولات لتغيير اقتصادى وسياسى كبير فى مصر وما صاحبه من تغيير للوزارات وتعرض الكثير من الشركات للخسائر.

٢- طبيعة المشكلة:

كثير من الشركات حاولت استخدام تلك الأزمات والإستفادة منها فى إزالة ومحو خسائر غير معترف بها دفترياً وتكاليف سنوات سابقة مثل الخسائر الرأسمالية، اضمحلال الأصول، التكاليف السياسية، معتمدة على أن مستخدمى القوائم المالية يتوقعون الأداء السيئ من الشركات فى ظل هذه الأزمات، والإدارة بهذا السلوك تحاول تحسين الأداء من خلال معلومات القوائم المالية فى السنوات التالية لفترة الأزمات مستخدمة فى ذلك نظرية التخلص من الخسائر أو ما يطلق عليه Big Bath Theory الاغتسال الكبير للخسائر، هذه الظاهرة تشير إلى أن الشركات التى تعاني من انخفاض فى الأرباح فى سنة معينة يمكن أن تلجأ اختيارياً إلى تخفيض أكبر للأرباح فى تلك السنة، لأنه من الملاحظ أن الإدارة والشركة لن تعاقب بأكثر من ذلك نسبياً بسبب هذا الانخفاض الكبير فى الأرباح فى هذه السنة لأنها بالفعل تعاني من انخفاض للأرباح.

هذا التطهير أو الغسيل الكبير للخسائر (Cleaning of the decks) فى سنوات الأزمات يجعل من السهل على الشركات إظهار أرباح كبيرة فى القوائم المالية فى السنوات التالية لتلك الأزمات.

بموجب هذه السياسة تعترف الإدارة بكل الخسائر التى أجلت الاعتراف بها من قبل فى السنة التى لا تجدي فيها ممارسات الإدارة لزيادة الأرباح أو تحويل الخسائر إلى أرباح.

وتتمثل طبيعة المشكلة فى محاولة اكتشاف هذا التصرف من قبل إدارات الشركات فى محاولة إدارة الأرباح فى فترات الأزمات للتخلص من الخسائر المتركمة والاضمحلال فى الأصول لتحسين صورة القوائم المالية للشركة فى الفترات التالية لحدوث الأزمات المالية والسياسية.

٣- الإطار النظري للبحث:

تعد التقارير المالية الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة ، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور وبدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت علي الشركة خلال فترة النشاط ، كما أن التقارير المالية تعد بمثابة نظام للإنذار المبكر الذي يسعى إلي تلبية متطلبات المستثمرين للتنبؤ باحتمالات فشل الشركة أو استمرارها في النجاح، فالتقارير المالية تعد المنتج الرئيسي للنظام المحاسبي والتي توفر معلومات تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة لأن تلك التقارير والقوائم تعكس الحالة المالية والاقتصادية للشركة ، وإدارة الشركة تُخول رسمياً بإعداد وعرض القوائم المالية، التي تعد المصدر الأهم للمعلومات للمستخدمين الخارجيين لتلك القوائم، والذين يقيمون من خلالها أداء الشركة ، وبالتالي فإن دقة التقييم تعتمد أساساً علي عدالة وسلامة المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم، وتعد الأرباح والخسائر من أهم البنود التي تحتويها القوائم المالية المنشورة ، والتي تعد مؤشراً علي نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق أهداف الأطراف المختلفة من ذوي المصالح.

كما أن الإدارة لديها المرونة الكافية لممارسة اجتهاداتها في إعداد التقارير المالية ، حيث تتمكن باستخدام معرفتها وخبراتها من تحسين فعالية القوائم المالية، وأساس الاستحقاق المحاسبي يعتبر من الأسس الراسخة في عملية التقرير المحاسبي والذي يقع وراء معظم السياسات المحاسبية الخاصة به من المرونة عند وضعه موضع التطبيق العملي ما يسمح للإدارة من تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين أو تحقيق مراكز تفاوضية معينة تستخدمها عند إبرام التعاقدات المالية الجديدة وإعادة التفاوض في تمديد علاقات تعاقدية قائمة مثل عقود القروض والحوافز الإدارية وهذا كله يتم من خلال قيام الإدارة بإدارة للأرباح وغالباً ما يتم هذا خلال فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية كما سنرى لاحقاً.

١/٣ مفهوم الأزمات وخصائصها :

تعرف الأزمة على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإدارى الذى أصيب بها، وتشكل بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله قد يخطأ فى قراره"^(١)

الخصائص الأساسية للأزمة: هناك عدة خصائص للأزمة منها:-

أ- المفاجأة العنيفة عند حدوثها، وأستقطابها لإهتمام الجميع.

ب- التعقيد، التشابك والتداخل فى عواملها وأسبابها.

ج- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية حولها.

ويشير ما سبق إلى أن الأزمة وضع يؤدي إلى تدهور الأحوال الإقتصادية والسياسية مما يؤثر بالسلب على الأداء المالى والإقتصادى للشركات .

٢/٣ أنواع الأزمات :

تتنوع أشكال الأزمات التى يمكن أن تتعرض لها الشركات فقد تكون:-

أ- أزمة مالية/ إقتصادية

وهى أزمات لها تأثير على الإقتصاد القومى للدولة بصفة عامة والوضع المالى للشركة بصفة خاصة وتأخذ عدة أشكال:

١- أزمة مديونية خارجية: وهى أزمات تعنى أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية بمعنى عدم القدرة على سداد ديونها والتزاماتها.

٢- أزمات مصرفية: وهى نوع من الأزمات التى يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند حدوث تدافع شديد للمودعين.

(١) السيد عليوة، (٢٠٠١)، "إدارة الأزمات فى المستشفيات" دار أسترال للطباعة والنشر ٢٠٠١، ص ١٣.

٣- أزمات عملة: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربة عنيفة، يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها النقدية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد.

٤- أزمة مالية شاملة: هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة وتؤدي إلى أثار غير مرغوب فيها للاقتصاد القومي وتأخذ تلك الأزمة عدة صور منها:-
- أزمة سيولة - أزمة توقف عن الوفاء بالالتزامات .

- أزمة انفجار فقائيع الأصول تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول إرتفاعاً شديداً بسبب هجوم المضاربين العنيف مما يؤدي إلى انهيار السوق.

- أزمة استراتيجيات وقف الخسائر: تحدث عند اصدار المضاربين والتجار أو أمرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين، فإذا ما انتشرت هذه الممارسات/ فإن انخفاض الأسعار سيتفاقم بشكل ضخم.
ب- أزمة سياسية:

هي أزمات تسعى فيها الشعوب إلى تغيير النظام السياسي الحاكم للبلاد من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الشعوب، وأبرز مثال لها قيام ثورات الربيع العربي في العديد من الدول العربية للتخلص من الأنظمة المسيطرة على حقوق الأفراد والشعوب، مما جعل عجلة الإنتاج تتوقف أثناء تلك الثورات وتعرض الكثير من الشركات إلى خطر الخسائر الكبيرة بل الوصول إلى حالات الإفلاس.

٣/٣ أسباب حدوث الأزمة المالية عالمياً عام ٢٠٠٨

ذكر البعض أن هناك عدة أسباب لحدوث تلك الأزمة عالمياً

ومنها: (د.علي لطفى، ٢٠٠٩، ص ٤)

١- التوسع فى منح الائتمان دون مراعاة الضوابط المقررة

حيث تعتبر عملية التوسع فى عمليات منح الائتمان دون دراسة كافية هى السبب الرئيسى فى العديد من الأزمات والمشكلات التى تحدث بالقطاع المصرفى فعندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية توسعت فى منح الائتمان دون قيامها بتطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المتعارف عليها ومنحت قروضا دون وجود وظيفة ثابتة للمقترض وعدم وجود دخل ثابت له ولا وجود ضمانات حقيقية مقابل تلك القروض.

٢- التوسع فى منح القروض العقارية

شهدت السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ فى الولايات المتحدة الأمريكية توسع شركات التمويل العقارى فى منح القروض العقارية ورهن العقارات التى يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت نسبتها فى بعض الحالات ١٠٠% من قيمة العقار وبدون دراسات كافية للتأكد من مقدرة المشتريين على السداد. وقام البنك المركزى فى عام ٢٠٠٧ برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم ما أدى إلى رفع العباء على المقترض الأمر الذى أدى إلى تعثرهم فى الوقت الذى تراجعت سوق العقارات فقامت شركات التمويل العقارى باسترداد العقارات من المقترضين وعرضها للبيع مما أدى إلى زيادة المعروض وبالتالي أدى ذلك إلى مزيد من انخفاض الأسعار مع ظهور أزمة السيولة فى تلك الشركات نتيجة للتوقف عن السداد.

٣- زيادة الاستهلاك عن طريق الاقتراض

شهد الإقتصاد الأمريكى حالة من تزايد الإستهلاك بشكل كبير بلغ نسبته حوالى ٨٧% من الناتج المحلى الأمريكى بعد أن كان يبلغ حوالى ٨٢% عام ٢٠٠٢ وارتفع إلى ٨٥% عام ٢٠٠٥، وتمثلت المشكلة فى أن زيادة الإستهلاك

كانت فى شكل حصول المستهلكين على قروض لشراء السلع والخدمات بالتقسيط بشكل فاق قدراتهم على السداد أو ما يطلق عليه الإستهلاك الترفى.

٤- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية وغياب التنسيق بينها:

حيث يقصد بالمؤسسات المالية والبنوك، شركات التأمين وشركات التمويل العقارى وسوق رأس المال وغيرها... إلخ وهى جميعاً تلعب أدوراً هامة فى إقتصاد أى دولة وبالتالي يظهر أنه بالخطورة بمكان عدم وجود رقابة كافية عليها وهو الأمر الذى جعل الأزمة تتطلق من القطاع المالى، والأمر الذى زاد من حدة الأزمة هو عدم توحيد جهود أجهزة الرقابة على القطاعات وغياب التنسيق فيما بينهم.

٥- حدوث الأزمة فى توقيت تراجع الإقتصاد الأمريكى:

حيث شهدت السنوات الثمانى الأخيرة قبل الأزمة المالية حيث شهد عام ٢٠٠٨ تراجعاً شديداً فى معدلات أداء الإقتصاد الأمريكى جعلته غير قادر على الصمود فى مواجهة الأزمة حيث تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من ٢٥٥ مليار \$ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥٥ مليار \$ عام ٢٠٠٨ ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكرى بصورة كبيرة، وارتفاع معدل التضخم من ٢% إلى ٥% وإنخفاض معدل النمو الإقتصادى إلى أقل من ٢%، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ٥.٥% وأيضاً تزايد المديونية الخارجية للولايات المتحدة لتصل إلى حوالى ٣ ترليون \$ عام ٢٠٠٨ الأمر الذى ساهم فى تفاقم الأزمة.

٦- تنامى أدوات مالية جديدة ذات مخاطر عالية مثل المشتقات المالية والتوريق:-
حيث إزداد التعامل بأدوات مالية جديدة مثل المشتقات وهى تعتبر أحد أنواع العقود التى يترتب عليها حقاً لطرف والتزاماً على طرف آخر، بمعنى هى "عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تتطلب إستثماراً لأصل المال فى هذه الأصول". والتعامل بالمشتقات قد يكون من خلال الأسهم أو العملات، والأصل فيها هو نقل المخاطر من طرف إلى آخر بقبول الطرفين.

والمشتقات بذلك تتيح المضاربة على إرتفاع وإنخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات.

• والتوريق عبارة عن تحويل أصول تمويلية غير سائلة إلى أدوات سوق رأس المال القابلة للتسويق أى إصدار سندات بضمان أوراق مالة أخرى وليس مقابل أصولاً عينية ثم إصدار سندات تستند إلى هذه السندات.

ولم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة المالية، وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضواً من أعضاء الكونجرس آل SEC إلى وقف العمل به ولو بصفة مؤقتة وذلك بخجة أن تطبيق المعيار رقم (FASB, 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقارات ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الإستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بإنهيار بنك Lemans Brothers. لكن فريقاً معارضاً وبدعم من (IASB، FASB، SEC) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض، وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الإستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت إستخدام منهج القيمة العادلة.

ولقد صرح عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وبعض رؤساء مجالس إدارات البنوك وبعض الشركات المساهمة الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن أهم أسباب الأزمة المالية العالمية هي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والخاص بالأدوات المالية والصادر من لجنة المعايير المحاسبة الدولية وقد دعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة هذا من جانب ومن جانب آخر

بدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب وخاصة مجلس المعايير الدولية ومجلس المعايير الأمريكية للدفاع عن معايير القيمة العادلة.

وكانت نتائج ذلك التعاون التوصل إلي ما يلي :

١ - إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان به في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصاً في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حالياً في ظل هذه الأزمة العالمية.

٢ - إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الإقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسمة.

و قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوباً مع الأزمة بإتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجان عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أ - تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جداً.

ب - التزويد بالآليات ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

يتضح لنا مما سبق أعلاه بأن أهم الثغرات المالية التي برزت في قطاع الأعمال المالي خلال فترة الأزمة المالية العالمية هي الأصول المالية والتي تتكون من الأسهم والسندات بوجه عام والمشتقات المالية بوجه خاص، وخاصة بأن هذه الأدوات المالية يتم قياسها بمعيار القيمة العادلة مما نتج عنه مضاعفة أرباح الشركات في فترات سابقة والسبب في ذلك يعود إلى التقييم العادل للأدوات المالية، في حين انخفضت قيمة الأدوات المالية بسبب الأزمة المالية العالمية التي تم تقييم هذه الأدوات بالقيمة العادلة لها مما سبب انخفاض أرباح الشركات في القطاع المالي بنسب كبيرة جداً مما أدى إلى إفلاس بعض هذه الشركات وخاصة بعد الإنخفاض عن تكلفتها ، كما من أهم هذه الثغرات هي الديون المتعثرة أو ما أطلق عليها أسم الأصول المسمومة

وهي أحد المصطلحات الجديدة التي برزت وظهرت للوجود بسبب الأزمة المالية العالمية والتي كان سببها الأول هي الرهن العقاري والتي أصبحت أصول وهمية تحتفظ بها هذه الشركات والمؤسسات المالية في قوائمها المالية مما سبب زيادة مخصصات القطاع المالي وعلى رأسها البنوك التجارية عموماً والبنوك الإستثمارية والعقارية بوجه خاص.

٤/٣ أثر الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد المصري

نظراً لوجود العولمة المالية وإنفتاح أسواق رأس المال عالمياً وحرية الإنتقال هذا جعل أي إقتصاد لا يعمل منفصلاً بعيداً عن تأثيرات المتغيرات العالمية التي تحدث وإن كان حجم التأثير يختلف من إقتصاد لآخر تبعاً لقوة الإقتصاد، ومن إستعراض أهم أرقام الإقتصاد المصري قبل وبعد الأزمة العالمية سنلاحظ حجم ونوعية التأثير الذي سببته تلك الأزمة وغيرها من المتغيرات الأخرى سواء الداخلية أو الخارجية.

أهم أرقام الإقتصاد المصري خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩

بيان	٢٠٠٧/٢٠٠٨ قبل	٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٧.٢%	٤.٧%
ميزان المدفوعات الكلي	٥.٤٢ مليار \$	- ٣.٤ مليار \$
الصادرات	٢٩.٤ مليار \$	٢٥.٢ مليار \$
الواردات	٥٢.٨ مليار \$	٥٠.٣ مليار \$
الإستثمارات الأجنبية المباشرة	١٣.٢ مليار \$	٨.١ مليار \$
عائدات قناة السويس	٥.٢ مليار \$	٤.٧ مليار \$

المصدر : التقرير المالي الشهري لوزارة المالية ٢٠٠٩ ، المجلد الرابع ، العدد ١١ ص.١-٧٣ .

من بيانات الجدول السابق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد المصري حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٧.٢% عام ٢٠٠٨ إلي ٤.٧% عام ٢٠٠٩ وهي نسبة إنخفاض كبيرة وترجع بشكل كبير إلي الأزمة المالية العالمية إذا ما علمنا أن نسبة النمو بلغت ٦.٨% عام ٢٠٠٦ وبلغت ٧.١٢% عام ٢٠٠٧ ، كما حقق ميزان المدفوعات عجزاً قدره ٣,٤ مليار \$ عام ٢٠٠٩ بعد أن كان سجل فائضاً ٥.٤٢% مليار \$ عام ٢٠٠٨ حيث أن ما نسبته ٣٢% من صادرات مصر للخارج تتجه للولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة من ١٣.٢ مليار دولار إلي ٨.١ مليار \$ علماً بأن ثلثي تلك الإستثمارات يأتي من أوروبا وأمريكا ، علاوة علي إنخفاض عائدات قناة السويس من ٥.٢ مليار \$ عام ٢٠٠٨ إلي ٤.٧% عام ٢٠٠٩ وهو الأمر الذي يشير بلا شك إلي تأثير الإقتصاد المصري بتداعيات الأزمة المالية العالمية وكذلك تأثير الأداء الإقتصادي للشركات وتعرض الكثير منها للخسائر .

٥/٣ إدارة الأرباح وتبويبها كوسيلة للتخلص من آثار الأزمات واستغلالها تعريف إدارة الأرباح

" إدارة الأرباح هي عملية تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تقادياً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرضى من الربح بإعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة." (أبو الخير، ١٩٩٩)

تعريف Shipper 1989 لإدارة الأرباح

" إدارة الأرباح هي تدخل متعمد في عملية التقرير المالي الخارجي بنية الحصول على بعض المكاسب أو المنافع الخاصة".

تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون تقديراتهم في التقرير المالي وفي هيكله العمليات لتغيير التقارير المالية لتضليل بعض المستفيدين أو أصحاب المصالح عن الأداء المنخفض، أو للتأثير على بعض التعاقدات التي تعتمد على النتائج أو الأرقام المحاسبية المنشورة (1999) Healy & Wahlen . ويتناول الباحث فيما يلي أهم ما ورد في هذا التعريف بإعتباره من أشمل التعريفات التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح:

أ - أن المشكلة الأساسية في إدارة الأرباح هي عملية التقدير حيث يتم ممارسة التقدير الشخصي في نقاط كثيرة منها تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت، تقدير قيمة الخردة، تقدير المخصصات بكافة أنواعها، توقيت التخلص من الأصول الثابتة، طرق الإهلاك، تسعير المواد المنصرفة من المخازن. كذلك القيام بهيكله بعض العمليات حتى تتوافق مع معالجات محاسبية معينة مثل إتباع طريقة حق الملكية أو الشراء للمحاسبة عن الإستحواذ Pooling or Purchase Accounting أو هل يعتبر التآجير تمويلى أم رأسمالى ؟.

ب - تهدف إدارة الأرباح إلى تضليل بعض أصحاب المصالح Stakeholders عن الأداء غير الجيد للوحدة الاقتصادية. وهذا يحدث إذا اعتقد المديرون أن بعض أصحاب المصالح لا يستطيعوا فهم وإكتشاف إدارة الأرباح أو إذا كان المديرون يمكنهم التوصل إلى معلومات غير متاحة لمن هم خارج الوحدة الإقتصادية من أصحاب المصالح وبالتالي عدم إمكانية إكتشاف إدارة الأرباح لمن هم خارج الوحدة الإقتصادية. وهنا قد يضطر أصحاب المصالح إلى الموافقة على قدر معين من إدارة الأرباح حيث أنهم لا يستطيعون منعها (Stein 1989).

لاحظ (DYE 1986) أن الإدارة لديها سببين رئيسيين لإدارة الأرباح :

الأول : هو الطلب الخارجي لتحقيق التقارب مع تنبؤات الأرباح وزيادة سعر السهم

الثاني: الطلب الداخلي لتحقيق التعاقد الأمثل مع الإدارة .

- في الحالة الأخيرة الأرباح تسمح للإدارة بالإتصال مع الإدارة العليا (مجلس الإدارة) التي تهتم بمستوى أدائها .
- في الحالة الأولى فيما يتعلق بالطلب الخارجي لتلبية توقعات الأرباح . أشارت الدراسات السابقة إلى أن المستثمرين يتوقعون مستوى أعلى من التدفقات النقدية الدائمة والتي تترجم في صورة إرتفاع الأرباح في القوائم المالية .
- حيث أن إرتفاع التدفقات النقدية يترجم في صورة إرتفاع أسعار الأسهم والأرباح تستخدم كمؤشر على التدفقات النقدية ، وهذا الإرتفاع في الأرباح يزيد من قيمة المنشأة .

تبويات إدارة الأرباح:

١/٥/٣ التبويب وفقاً للأثر النهائي لإدارة الأرباح علي صافي الربح

١/١/٥/٣ إدارة الأرباح التي تؤدي زيادة الخسائر Big Bath

الدفع الأمامي المتعمد للمصروفات والخسائر هو أحد أشكال إدارة الأرباح، فالإدارة قد تقرر إتباع سياسة الإغتسال الكبير Big Bath وذلك بإختيار السياسات المحاسبية التي ينتج عنها خسارة كبيرة ويحدث ذلك في العام الذي تنخفض فيه الأرباح فتفضل الإدارة زيادة الخسائر وذلك بترحيل الخسائر الدفترية من العام القادم للعام الحالي من أجل تحقيق أرباح عالية في المستقبل. فإذا كانت الأرباح منخفضة وأقل من الحد الأدنى اللازم لحصول الإدارة على حوافزها وفشلت كل محاولات الإدارة للوصول إلى ذلك الحد الأدنى ففي تلك الحالة تفضل الإدارة ترحيل أكبر قدر من الخسائر من الأعوام القادمة للعام الحالي وذلك من أجل تحقيق أرباح عالية في المستقبل وزيادة حوافزها، أو تعترف بخسائر موجودة من سنوات سابقة ولم تعترف بها دفترياً في حينها. بمعنى أن الشركة عندما تمر بسنة متدنية من حيث الربحية تلجأ إدارة الشركة إلي ما يسمى بالإغتسال الكبير، حيث تحاول

الإدارة زيادة خسائر الفترة الحالية عن طريق ترحيل جميع النفقات والخسائر التي يمكن ترحيلها من الفترات المقبلة إلى الفترة الحالية بحيث يتم تطهير القوائم المالية لتلك السنوات من احتمال تعرضها للخسائر، الأمر الذي يزيد من إمكانية تحقيق الأرباح في تلك الفترات. وتعتمد الفكرة هنا علي أنه لن يكون هناك جزاءات إضافية نتيجة جعل الفترة المالية أسوأ مما هي عليه الآن فهي في جميع الأحوال فترة مالية متدنية الربحية وبالتالي لن تعاقب الإدارة علي ذلك. ومن أمثلة ذلك المبالغة في تقدير المخصصات في السنوات منخفضة الربحية ثم عكس هذه المخصصات وتخفيضها في الفترات المقبلة الأمر الذي يؤدي إلي زيادة ربحية الفترات المقبلة.

وهذا ما أكده Holthausen, (1981), Watts and Zimmerman, (1986), Healy, (1985), Elliott and Hanna, (1996), Gill et al, (1996) وقد أيدت الدراسات السابقة أن إدارة الوحدة الاقتصادية توجهه تتبؤات المحللين الماليين وتجعل تنبؤاتهم متدنية وذلك كي تتجنب المفاجآت غير السارة أو السالبة في تاريخ الإعلان عن الأرباح (Burgstahler and Eames, 1998) وكما ذكر عبد العال (٢٠٠٤) أن الـ Big Bath هي إحدى التطبيقات المتعسفة لإدارة الأرباح والتي تتخطى حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ففي إحدى السنوات التي تحقق الوحدة الإقتصادية فيها خسائر قد تقرر زيادة تلك الخسائر وذلك ببيع بعض الأصول التي تحقق خسائر للوحدة الإقتصادية وبالتالي تخفيض مصروفات العام القادم وزيادة الأرباح على حساب العام الحالي.

ومع ذلك إدارة الأرباح من خلال الاغتسال الكبير للخسائر تبدو مختلفة حيث يكون مستوي الأرباح منخفضاً وسيئاً علي الأقل في الفترة الحالية ، (Henry & Schmitt, 2001) ووجدوا أن الشركة التي تعاني من خسائر كبيرة وغير متكررة في سنة معينة خاصة عندما تنخفض أرباحها بدرجة كبيرة في تلك السنة وترغب في تحسين أرباحها المستقبلية تلجأ إلي ذلك الأسلوب لإدارة أرباحها وتكون النتيجة زيادة الأرباح في المستقبل أو تقليل ثقل الأرباح المستقبلية. وأشار إلي أن هذا

المفهوم مغزاه (أنه عندما تكون الأشياء بالفعل سيئة - بمعنى أن هناك انخفاض في الأرباح - نجعلها أسوأ بالتخلص من الخسائر المتراكمة وهذا لن يظهر له تأثير سواء علي سمعة الإدارة أو الشركة، ولكن السوق سوف يعاقب الشركة نسبياً سواء كان فقدان الأرباح قليل أو كثير). علي الرغم من تبني نظرية الإغتيال الكبير في الأدب المحاسبي لعدة سنوات إلا أن هناك دراسات قليلة قامت باختبار وجودها، وقليل من الدراسات اختبرت أعباء الإغتيال الكبير كجزء فرعي من الموضوع الرئيسي وهو إدارة الأرباح. علي سبيل المثال (Cameron & Stephens, 1991) درسوا تأثير العناصر غير العادية علي القدرة التنبؤية بالأرباح أو تقليل تقلبات الأرباح ووجدوا أن استخدام هذه العناصر لا يتم لتمهيد الأرباح ولكن يبدو إستخدامها أكثر اتساقاً مع نظرية الإغتيال الكبير.

في دراسة (Bauman,etal,2001) قاموا بدراسة علاقة إدارة الأرباح بالتعديلات الإختيارية التي يوفرها أساس الإستحقاق من خلال تعديل مخصص الضرائب المؤجلة، ووجدوا أنه لا يوجد دليل يؤيد إدارة الأرباح من خلال ذلك، ولكنهم وجدوا أن الشركات التي لديها أرباح سلبية تلجا إلي إجراء تعديلات للتخلص من الخسائر الدفترية من خلال إعادة تقييم المخصصات وهذا يتفق مع نظرية الإغتيال الكبير. وبشكل أكثر تحديداً - فإن صافي الخسارة في الفترة الحالية هو أحد العلامات التي ذكرها FASB لإستخدامها كمؤشر للتعرف علي كفاية الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة للإعتراف بالمنافع المرجوة من مخصص الضرائب المؤجلة وأنها قد لا تتحقق وعلي ذلك فإن الأرباح السلبية في الفترة الحالية تمثل سبب مشروع لزيادة تقييم مخصص الضرائب المؤجلة .

(Yoon& Miller, 2002) في دراسة أجريت علي الشركات الصناعية الكورية قدموا دليل هام علي أن مستوى الأداء التشغيلي يؤثر معنوياً علي مستوى إدارة الأرباح وكذلك قدما دليل يؤيد نظرية الإغتيال الكبير وهو أن الأداء التشغيلي

إذا كان سيئ جداً فإن الشركات غالباً ما تلجأ إلى استخدام إستراتيجيات لتقليل الأرباح بدلاً من زيادة الأرباح وذلك بالتخلص من الخسائر الدفترية المتركمة. (Chenheiter & Melumad, 2002) أشارا إلى أن أعباء الإغتسال الكبير أكثر احتمالاً أن تظهر في السنوات التي تنخفض فيها الأرباح عن السنوات التي تكون فيها مستويات الأرباح عادية.

(Massoud & Raiborn, 2003) لاحظا أن إختبار الإضمحلال وفقاً للمعيار الدولي ١٤٢ فتح الباب للتأويل والتفسير والتقدير والتحيز في الأرباح علي سبيل المثال تقدير المخصصات للأصول إختيارياً يتطلب تحديد القيم العادلة للأصول وهذا يترك مجال كبير لإدارة الأرباح وظهور أعباء الإغتسال الكبير. المعيار ١٤٢ قدم سبب آخر لإجراء الإغتسال الكبير للخسائر ، ففي سنة ٢٠٠٢ تم إصدار المعيار وكانت تتم معالجة خسائر الإضمحلال علي أنها أثر تراكمي للتغيرات التي تحدث في المبادئ المحاسبية وبالتالي لن تؤثر علي الدخل من العمليات، ولكن بعد عام ٢٠٠٢ كان لابد من الإعتراف بخسائر الإضمحلال للشهرة وإظهارها في قائمة الدخل لتخصم من الإيرادات وبالتالي هذا وفر للإدارة حرية إجراء التخلص من الخسائر الدفترية وتحسين الأرباح في السنوات التالية مستقبلاً.

٢/١/٥/٣ إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تدنيه الأرباح:

في تلك الحالة تقوم الإدارة بممارسات معينة من شأنها تخفيض الأرباح ويحدث ذلك في ثلاثة حالات:

- أ - تخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح الحقيقية الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة إنخفاضها في الفترة التالية. في تلك الحالة تنقل الإدارة معلومة للمستثمرين عن مستقبل أداء الوحدة الإقتصادية وتوقعاتها بشأن صافي الربح المتوقع.
- ب- تخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح الحقيقية الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة أن تظل كذلك في الفترة التالية. ولكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى ترحيل

الربح من الفترة الحالية إلى الفترة التالية والعامل الأساسي هذا هو المحافظة علي العلاقات التعاقدية.

ج- تخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح الحقيقية منخفضة وتتوقع الإدارة إرتفاعها في الفترة التالية هدف الإدارة في تلك الحالة هو تضليل المستثمرين وذلك بتوصيل معلومات خاطئة عن مستقبل الوحدة الإقتصادية لذا لا تعد من إدارة الأرباح ولكن تعتبر غش.

٢/٥/٣ التبويب من حيث مستوى المرونة الموجودة في السياسات المحاسبية

١/٢/٥/٣ إدارة الأرباح المحاسبية

في حالة المرونة العالية في السياسات المحاسبية ووجود بدائل لكل سياسة محاسبية مع وجود تقديرات محاسبية في مواقف معينة فإن الإدارة يمكن أن تستخدم تلك المرونة والتقديرات المحاسبية في إدارة الأرباح بما يحقق مصالحها وذلك بإستخدام بدائل السياسات المحاسبية التي تحقق هدفها .

٢/٢/٥/٣ إدارة الأرباح الحقيقية

بفرض إحكام السياسات والمعايير المحاسبية وعدم وجود بدائل لكل سياسة محاسبية وتقييد المرونة في أساس الإستحقاق فإن ذلك قد يزيد من جودة الأرباح وقد يحد ذلك من إدارة الأرباح المحاسبية ولكن يظهر نوع آخر قد يكون أكثر خطورة وهو إدارة الأرباح الحقيقية، وذلك من خلال تحكم الإدارة في توقيت العمليات والأحداث المحاسبية مثل تخفيض أو زيادة أسعار البيع آخر العام للتأثير علي إيرادات المبيعات سواء بالزيادة أو النقص ، وتأجيل بعض الإستثمارات الهامة ، وتوقيت بيع الأصول الثابتة ورسملة بعض المصروفات، والتخفيض الإختياري لمصروفات البحوث والتطوير، والتوسع في منح الإئتمان للعملاء آخر العام لجذب المزيد من العملاء، زيادة حجم الإنتاج من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة.

وقد أكد (Demski,2004) أن إحكام المعايير المحاسبية يقلل ويحد من إدارة الأرباح المحاسبية ولكن إحكام المعايير وجد عدم جدواه في منع أو الحد من إدارة الأرباح الحقيقية بل يؤدي إلى زيادتها. وذكر (Roychowdhury,2006) أمثلة عديدة لإدارة الأرباح الحقيقية منها علي سبيل المثال قيام الوحدة الإقتصادية بمنح خصم علي أسعار البيع لزيادة إيراد المبيعات ومن ثم تعظيم الأرباح كما تلجأ إلي زيادة حجم الإنتاج لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم تعظيم الأرباح.

٦/٣ أسباب اللجوء إلى إدارة الأرباح وإستراتيجياتها ١/٦/٣ الأسباب

يرى الباحث أن ظهور إدارة الأرباح نبع من الحاجة إلى معالجة عدة مشاكل تتمثل في:

- (١) تقلبات الأرباح : حيث قد تتعرض المنشأة إلى هزات عديدة تسبب ارتفاعاً وإنخفاضاً في مستوى أرباحها مما يسبب تذبذب في الأرباح على مدار عدة سنوات متتالية، إلا أن غالبية الشركات تفضل التقرير والإفصاح عن إتجاه ثابت ومستقر للأرباح، ويتحقق ذلك من خلال تكوين مخصصات كبيرة في السنوات ذات الأداء الجيد، ثم استخدامها في السنوات ذات الأداء المنخفض للتأثير على الأرباح وجعلها تقترب من الثبات إلى حد ما من سنة لأخرى.
- (٢) إختلاف الأرباح الفعلية عن تنبؤات الأرباح : فقد حرصت العديد من الشركات على أن تحقق أرباح فعلية تقترب من الأرباح المتوقعة، وأوضح Fox كيف أن السياسات المحاسبية في شركة مايكروسوفت تم تصميمها في ضوء القواعد المحاسبية لتحقيق التوافق بين الأرباح المفصح عنها وبين الأرباح المتوقعة، ووجد أن شركة مايكروسوفت عندما تبيع برامجها تقوم بتأجيل جزء كبير من أرباحها للسنوات التالية لتغطية تكاليف البحوث والتطوير ودعم العملاء، وهذه السياسة أكثر تحفظاً وتساعد في إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية بسهولة وتحقيق التقارب بين الأرباح الفعلية والأرباح المتنبأ بها.

[Fox, 1997, P. 2]

(٣) استخدام سياسة دفع وزيادة الأرباح لإخفاء أخبار غير جيدة : فقد حرصت العديد من الشركات على أن تحقق أرباح فعلية تقترب من الأرباح المتوقعة، عن طريق تغيير السياسات المحاسبية من أجل دفع وزيادة الأرباح لصرف النظر والانتباه عن الأخبار غير الجيدة (السيئة)، ويشير Collingwood إلى واقعة شهيرة حدثت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق ٣٠٪ (١٦٠ مليون دولار) من قيمتها الحقيقية في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض إبعاد نظر المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر. [Collingwood, 1991, P. 26]

(٤) القضاء على مشكلة تذبذب سعر السهم : فقد حرصت العديد من الشركات على أن يكون سعر السهم لديها ثابت على الأقل إن لم يكن في تزايد، إدارة الأرباح يمكن أن تساهم في الحفاظ على أو ارتفاع سعر السهم من خلال تقليل الإفصاح عن مستويات الإقتراض وبالتالي تظهر الشركة أقل مخاطرة ويخلق إتجاه جيد للأرباح، وهذا يساعد على زيادة رأس المال عن طريق إمكانية إصدار أسهم جديدة، وكذلك إرتفاع قيمة الأسهم الحالية لرأس المال وبالتالي مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب الشركات الأخرى.

(٥) تخفيض الأرباح من أجل تخفيض الضرائب المفروضة على المنشأة:

في محاولة من الإدارة لتخفيض الضرائب المدفوعة فإنها تتبع بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح.

وقد أثبتت الدراسات التجريبية بان هناك دليل قوى على أن الإدارة تؤثر على الدخل لتحقيق منافع ذاتية لها أو لأغراض التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الوحدة الإقتصادية بصورة مستقرة دون تقلبات حادة، ولكن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن القرارات التي تتخذها الإدارة تعتبر قرارات مشروعة استناداً للمبررات الآتية:-

- أنها لا تخالف القواعد القانونية الخاصة بمزاولة النشاط .

- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
وبناءً على ما سبق فإن الإدارة يحركها دافعين أساسيين للتأثير على الأرباح

-:

- تحقيق منافع ذاتية للإدارة (زيادة المكافآت في الحاضر أو في المستقبل)
وعندئذ يكون الهدف إنتهاري .

- ضمان بقاء وإستمرار الوحدة الإقتصادية في سوق المنافسة وعندئذ يكون
الهدف هو كفاءة الوحدة الإقتصادية.

وسوف نتحدث عن الدافع الإنتهاري وهو تحقيق منافع ذاتية للإدارة كما يلي:-
إذا كانت كفاءة الإدارة تعتمد على المعلومات المحاسبية فعندئذ يكون لدى
الإدارة حافز قوى للتلاعب في هذه المعلومات بما يحقق مصلحتها الذاتية وقد تم
إثبات هذه الفرضية بواسطة أكثر من دراسة تجريبية كما يلي :-

قاما Hagerman & Zmijewsk (1984) بدراسة العلاقة التعاقدية بين
الإدارة وأثر التغيرات في السياسات المحاسبية على الربح، وقد انتهى الباحثان إلى
القول بأنه عندما ترتبط حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية سوف تفضل الإدارة
إختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح للوحدة الإقتصادية في الفترة
الحالية على حساب الفترات المستقبلية .

وإذا كانت الدراسة السابقة ركزت وخلصت إلى سعى الإدارة نحو زيادة الربح
فإن Lambert (1987) يفترض أن الإدارة تسعى إلى تمهيد الربح (زيادته أو
تخفيضه) إذا كان العقد المبرم بين الإدارة والمساهمين يتضمن حوافز تدفع الإدارة
إلى تحقيق إستقرار الربح.

وعلى النقيض تماماً قام Healy (1985) برفض فكرة تمهيد الربح لأن التمهيد
يعنى زيادة الربح إذا كان منخفضاً عن المستوى العادى أو تخفيض الربح إذا كان
مرتفعاً عن المستوى العادى؛ ولكن الواقع قد يثبت عكس ذلك خاصة إذا تضمن

عقد الحوافز حدين لصافي الربح أحدهما أدنى والآخر أقصى، وقد افترض Healy أنه أحياناً يكون الريح منخفض بدرجة كبيرة عن الحد الأدنى وعندئذ تضطر الإدارة لتخفيض الريح إلى مستوى أقل مما هو عليه أو تحويله إلى خسائر بزيادة مصروفات الفترة الحالية لحساب الفترة المقبلة حتى تضمن الإدارة الحصول على المكافأة في الفترة التالية، وهذا يتفق مع فكرة الاغتسال الكبير للخسائر الدفترية في فترات الأزمات.

٢/٦/٣ إستراتيجيات إدارة الأرباح

ذكر Moses (1987) أن نظام الحوافز قد يؤثر على دوافع الإدارة للتأثير على الربحية ، ويفرق في هذا الصدد بين أربع حالات:

(١) حالة زيادة الريح الفعلي عن الحد الأقصى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع لدى الإدارة لتخفيض ربح الفترة الحالية لحساب الفترات المقبلة .

(٢) حالة إنخفاض الريح الفعلي عن الحد الأدنى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع لدى الإدارة لزيادة ربح الفترة الحالية على حساب الفترات التالية.

(٣) إذا كان ربح الفترة الحالية سوف يتخذ كمعيار لتحديد مكافأة الإدارة في الفترات المقبلة فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع لتجنب وضع مستوى ربح قد يصعب تحقيقه عملياً في الفترات المقبلة.

(٤) إذا كان مستوى الريح الفعلي أقل بدرجة كبيرة من الحد الأدنى للأرباح؛ فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع نحو تخفيض الريح إلى مستوى أقل مما هو عليه، أو تحويله إلى خسائر حتى تضمن الإدارة الحصول على مكافأة في الفترات المستقبلية ويطلق على هذه الحالة Big Bath الاغتسال الكبير للخسائر.

الجدير بالذكر أن هناك إجماع بين الباحثين على وجود ثلاث أنواع من القرارات، و قد تتخذ الإدارة أحد أو كل هذه القرارات للتأثير على المعلومات المحاسبية وقد حدد Ronen & Sadan (1981) هذه القرارات على النحو

التالي :-

النوع الأول : قرارات تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية :-

ويتم ذلك عن طريق التحكم فى توقيت حدوث بعض الأنشطة تقديمياً أو تأجيلاً، سواء كانت متعلقة بالعمليات أو بالإستثمار، مثل عمليات بيع و شراء أو إستثمارات معينة ،وكذلك بعض المصروفات مثل مصروفات الإصلاح والصيانة ،البحث والتطوير وغيرها . ويمكننا القول أن هذا النوع من القرارات يدخل فى نطاق سلطة الإدارة لما تتمتع به من مرونة فى انجاز الأعمال أو إستجابة للمتغيرات والظروف المحيطة وعندئذ تكون القرارات تلقائية(إيجابية) لأنها إستجابة لظروف غير متوقعة وقد تكون بطريقة متعمدة بغرض تحقيق منافع ذاتية لها فهذا يكون سلوك إنتهازي وغير أخلاقى.

النوع الثانى : قرارات تستهدف التأثير الدفترى على المعلومات المحاسبية :-

وتعتمد الإدارة فى هذا الصدد على حريتها فى إختيار السياسات المحاسبية أو تغييرها، ومن البديهي أن الإدارة سوف تعتمد أكثر على تغيير السياسات المحاسبية التى سبق إقرارها للوصول إلى التطويع الإصطناعي للأرباح، ومن أهم الأساليب المتبعة فى ذلك:

- ١- الاختيار من بين طرق استهلاك الأصول طويلة الأجل .
- ٢- الاختيار من بين طرق تقييم المخزون .
- ٣- الاختيار بين طريقتى المحاسبة فى حصة الشركة القابضة فى ربح الشركة التابعة مما يؤثر إيجابياً أو سلبياً على المعلومات المحاسبية.

النوع الثالث : قرارات تستهدف التأثير الشكلى على المعلومات المحاسبية :-

تعتمد الإدارة فى هذه القرارات على تبويب المعلومات المحاسبية فى قائمة الدخل بالطريقة التى تخدم أهدافها ومثال ذلك عدم الإفصاح بالطريقة المثلى عن الفروق التراكمية الناتجة عن تغيير السياسات المحاسبية مما قد يؤثر بالإيجاب أو بالسلب على الربح المتولد من العمليات.

٧/٣ مدى العلاقة بين معايير المحاسبة وإدارة الأرباح

- إن تحليل مدى تأثير معايير المحاسبة على إنتشار ظاهرة إدارة الأرباح سوف يساعد على الحد منها ولاسيما وأنها ممارسات لا يمكن إكتشافها من قبل المحللين الماليين والمراجعين نظراً لصعوبة مراقبة أفعال وقرارات الإدارة اليومية . فمن خلال هذا التحليل يمكن توفير معرفة تقود إلى الحد من ظاهرة إدارة الأرباح من خلال إستفادة الفئات التالية منها :

- واضعوا المعايير المحاسبية : فمن خلال تلك المعرفة يمكنهم إجراء تعديلات على هذه المعايير في محاولة الحد من هذه الظاهرة من خلال وضع أيديهم على مواطن الضعف والقوة في المعايير المحاسبية .
- المتعاملون في سوق رأس المال : حيث يمكن من خلال تلك المعرفة تحسين قدرتهم على تحليل المعلومات المحاسبية ومن ثم الكشف عن أى سلوك إنتهازي للإدارة، وهذا من شأنه الحد من هذا السلوك مما يقود في النهاية إلى التخصيص الكفاء للموارد المتاحة .
- المراجعون : يمكنهم من خلال تلك المعرفة تقييم جودة أرباح العميل ، والتعرف على المواطن التي تؤثر سلباً علي مصداقية القوائم المالية ، ومن ثم التقرير عنها بشكل موثوق فيه .

- إنه في ظل إتجاه الحكومة المصرية إلى إرساء مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وتطبيقها في مصر ، فان الكشف عن مواطن إدارة الأرباح في معايير المحاسبة المصرية يعتبر في غاية الأهمية لأجل العمل على الحد منها من خلال النظام الذى يتم وضعه ، ولا سيما أن معظم التلاعبات التى تمت فى حسابات الشركات الأمريكية ترجع إلى القصور فى تطبيق قواعد حوكمة الشركات . (Friebel and Guriev,2004) .

- إن الإهتمام بمدى علاقة معايير المحاسبة المصرية بإدارة الربحية مازال قاصراً حيث إقتصر إهتمام الدراسات المحدودة التي تمت فى هذا الشأن على تناول زوايا أخرى مثل :

- النواحي الأخلاقية لإدارة الأرباح.
- دوافع إدارة الأرباح .
- تأثير إدارة الأرباح على أسعار الأسهم.

مما سبق نستطيع القول بأن دراسة العلاقة بين معايير المحاسبة المصرية وإدارة الأرباح من الأهمية بمكان أن تتم بالشكل الذي من خلاله أن يتم الوقوف على المعرفة الواثقة فى أنه عند النظر إلى القوائم المالية المنشورة للشركات والظروف المحيطة بها نستطيع الحكم القاطع هل يوجد إدارة أرباح أم لا ؟

عندما وضع المشرع المصرى المعايير المحاسبية المصرية إهتم بعنصر المرونة الذى كان من وجهة نظره أنه سوف يحقق قدراً كبيراً من السماح للإدارة بإستخدام أحكامها التقديرية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية لضمان توفير معلومات مفيدة ، وأيضاً حتى يصبح الإختيار متوافقاً مع ظروف الشركة ، إلا أن المساحة الممنوحة للإختيار والتقدير الحكمى للإدارة فى العديد من الأمور المحاسبية قد تقود إلى تشويه عملية التقرير المحاسبى حيث يتم التركيز على المنافع الشخصية للإدارة ، ومن هنا كان الإهتمام بتعديل معايير المحاسبة المصرية للحد من التلاعب فى الأرباح و لابد علينا من دراسة موقف معايير المحاسبة المصرية من إدارة الأرباح وذلك فى النقاط التالية :

- تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الأرباح.
- مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الأرباح.

١/٧/٣ تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الأرباح :

عادة ما يتم وضع المعايير المحاسبية بقصد إضفاء النفعية على القوائم المالية من خلال مراعاة كل من الملائمة والثقة في التقرير المالي وفي محاولة تحقيق التوازن بين الملائمة والثقة يجب أن تتصف المعايير بالمرونة لأنها هي التي تدعم الملائمة من ثم تترك تأثيراً ايجابياً على قيمة المعلومات (Healy and Wahlen,1999) ، وأيضاً لا بد من وضع حد معين لمساحة الاختيار يجب على الإدارة عدم تجاوزه لأن هذا سوف يدعم خاصية الثقة ، وبناء على ما سبق يمكننا النظر إلى موقف معايير المحاسبة من إدارة الأرباح من جهتين كالتالي :

- معايير المحاسبة المصرية وإدارة الأرباح .
- معايير المحاسبة المصرية والحد من إدارة الأرباح .

١/٧/٣ معايير المحاسبة المصرية وإدارة الأرباح:

أوصت معايير المحاسبة المصرية أن تقوم الشركات المساهمة والتوصية البسيطة التي تطرح أسهمها لأول مرة في سوق الأوراق المالية بإعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، ولا شك أن ذلك يمنح فرصة كبيرة لإدارة الأرباح وذلك للأسباب التالية:

١- إن سوق الأوراق المالية يعتبر مجالاً خصباً لإدارة الأرباح ، فالشركات المغلقة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام لأول مرة تلجأ إلى الإستحقاق الإختياري لزيادة أرباحها في الفترة التي تسبق هذه العملية من خلال تخفيض المخصصات (أبو الخير ١٩٩٩) مثل :

- الشركات التي تقوم بطرح أسهمها في أوقات محددة وهي الأوقات التي يلجأ المديرين فيها إلى زيادة الأرباح، فمن خلال تحليل العلاقة بين الأرباح المقرر

عنها وعمليات طرح الأسهم للاكتتاب تم التوصل إلى ما يلي (Teoh,1998- : Rangan,1998)

• تكون الأرباح المقرر عنها مرتفعة وبشكل غير عادي في توقيت الإكتتاب في الأسهم.

• تكون الأرباح منخفضة وبشكل غير عادي في السنوات التالية لعملية الإكتتاب.

• هناك ارتباط قوى بين أسعار الأسهم وإدارة الأرباح حيث أن سوء الأداء في السنوات التالية للإكتتاب يؤثر تأثيراً عكسياً على أسعار الأسهم.

- الشركات التي تتوى القيام بشراء الأسهم تقوم بالتلاعب في الأرباح عن طريق الإستحقاقات الإختيارية (Perry and William – 1997).

- إن سوق الأوراق المالية المصري يتم تصنيفه ضمن الأسواق الناشئة غير القوية وهذا يعنى عدم قدرة المستثمرين على ملاحظة سلوك الإدارة بشأن التلاعب في الأرباح خلال الفترات التي يتم فيها طرح الأسهم أو شرائها من السوق، ومن ثم لا يمكنهم القيام بالتعديلات المطلوبة على رقم الربح وصولاً إلى ما يروونه ملائماً ، بالإضافة إلى ما سبق لا يستطيع سوق الأوراق المالية مهما كانت درجة كفاءته أن يكتشف إدارة الربحية بشكل كامل ولاسيما عند إستخدام الإستحقاقات الإختيارية.

وبالرغم من كل ما سبق والذي يشير إلى وجود التهيئة لممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرية وصعوبة إكتشافها من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية ، إلا أن ذلك يتحقق من خلال المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والتي

يمكن الكشف عنها من خلال دراسة الوسائل التالية بهدف التعرف على مدى دعم هذه الأمور لإدارة الأرباح:

- ١- أساس الاستحقاق.
- ٢- التقديرات الحكيمة .
- ٣- الأهمية النسبية .
- ٤- التغييرات المحاسبية .
- ٥- إدارة الإفصاح المحاسبى.

هذه الأمور هي مجالات إدارة الأرباح محاسبياً وسوف نقوم بتفصيلها فيما يلي :

١- أساس الإستحقاق :

قد دعمت معايير المحاسبة المصرية أساس الإستحقاق ، فقد أشار المعيار رقم

(١) والخاص بعرض القوائم المالية إلى أنه يجب على المنشأة إعداد القوائم المالية على أساس الإستحقاق فيما عدا معلومات التدفقات النقدية، أيضاً أشار المعيار رقم (٧) والخاص بالظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

إلى ضرورة تطبيق أساس الإستحقاق والذي يترتب عليه ما يلي :

- ضرورة أخذ الظروف الطارئة والتي تتمثل فى الحالات أو الظروف القائمة فى تاريخ الميزانية والتي تتحدد نتائجها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع فى المستقبل .
- ضرورة الاعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف فى حالة فقدان أصل أو ظهور إلتزام وذلك بعد الأخذ فى الإعتبار القيمة التى من المحتمل إستردادها من هذه الخسارة.

وأشار المعيار رقم (٢) الخاص بالمخزون إلى أنه يجب تحميل القوائم المالية بأى تخفيض فى قيمة المخزون نتج عن إنخفاض صافى القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية ، وأيضاً كافة الخسائر فى المخزون كمصروف فى نفس الفترة التى تحققت فيها هذه الخسائر ، وأشار المعيار رقم (١١) الخاص بالإيراد إلى أنه فى حالة توافر درجة من عدم التأكد من إمكانية تحصيل مبلغ مدرج فعلاً بالإيراد ، فان القيمة التى أصبح تحصيلها محل شك كبير يجب إدراجها ضمن المصروفات ولا يتم إستبعاد قيمتها من الإيراد السابق الإعتراف به .

٢- التقديرات الحكمية :

تضمنت المعايير المحاسبية أمور متروك تقديرها إلى التقدير الحكى للإدارة مثل ما يلى :

المعيار رقم (٢) الخاص بالمخزون أشار إلى أن قيمة المخزون يجب أن تتم على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل ، وعند تعريفه لصافى القيمة أشار إلى أنه السعر التقديرى للبيع ناقصاً منه التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أى تكلفة أخرى لازمة لإتمام البيع، وتم الإشارة فى نفس المعيار إلى أن تحميل تكاليف الإقتراض للمخزون تتم فى ظروف محددة ولا شك أن ذلك يفتح الباب للتقدير الحكى.

■ المعيار رقم (٥) الخاص بصافى ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية أشار إلى أنه يوجد الكثير من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة تامة ، ولكن يمكن فقط تقديرها ، وان هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصى طبقاً لآخر معلومات متاحة ، والتقدير يكون مطلوباً

للديون غير الجيدة ، المخزون المتقادم ، العمر الإنتاجي للأصل ، طريقة الإهلاك للأصل .

■ المعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها : ورد بهذا المعيار معالجات كثيرة تعتمد على التقديرات الحكيمة للإدارة منها ما يلي :

- تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت ، حيث تقوم الإدارة بتحديد قيمة الأصل في ضوء سياساتها الخاصة في التخلص من الأصول.

- تقدير القيمة التخريدية ويتم ذلك على أساس القيمة المقدرة من قبل الإدارة في ضوء حالات المثل وإذا لم تتوافر فإن تحديد هذه القيمة يعتمد على التقدير الحكي للإدارة.

- تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم كمعالجة بديلة للأصل بعد الإستحواذ ، حيث يتم تقدير هذه القيمة بناء على الحكم الشخصي.

- الإعتراف بخسارة الإنخفاض في قيمة الأصول ، ولا شك أن الإعتراف بذلك يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل المؤشرات التي يستدل منها على إنخفاض القيمة الإستردادية، والتوقيت، وأيضا تحديد القيمة الإستردادية.

٣- الأهمية النسبية:

لقد دعمت المعايير المحاسبية المصرية مفهوم الأهمية النسبية مع وضع إرشادات للتطبيق ، فقد ورد في تمهيد المعايير في البند رقم (٦) أن المعايير المرفقة يتم تطبيقها على البنود الهامة نسبياً ، أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الإسترشاد بالمعايير في معالجتها. هذا وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة والظروف المحيطة،

وأيضاً في المعيار رقم (١) تم الإشارة إلى أنه يجب عرض البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية .

من زاوية أخرى نجد أن معايير المحاسبة المصرية ركزت على الأهمية النسبية بالنسبة للمعالجات المحاسبية وكذلك الإفصاح ، ولم يتعرض نهائياً لأحكام الأهمية النسبية بالنسبة للتلاعب في الأرباح ، بمعنى آخر متى يكون التلاعب في الأرباح هاماً ومن ثم لا يسمح به ، ومتى يكون غير هام ويدخل في نطاق التلاعب المسموح به .

٤- التغييرات المحاسبية :

يعتبر تعدد السياسات المحاسبية أحد مداخل إدارة الأرباح المتعارف عليها إلا أن الإعتقاد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه أقل من المداخل الأخرى ، وذلك لسهولة إكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أى تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير .

ومن أمثلة المعايير التي تضع عدة بدائل للمعالجة المحاسبية ما يلي :

• المعيار رقم (٢) الخاص بتحديد تكلفة المخزون: أوجد هذا المعيار ثلاث طرق لتحديد هذه التكلفة كالتالي :

- الوارد أولاً يصرف أولاً ، المتوسط المرجح ، الوارد أخيراً يصرف أولاً.

• المعيار رقم (١٠) الخاص بطرق الإهلاك: أوجد هذا المعيار ثلاث طرق لتحديد قيمة الإهلاك كالتالي :

- طريقة القسط الثابت ، طريقة القسط المتناقص ، طريقة مجموع الوحدات.

• المعيار رقم (١٢) الخاص بمعالجة المنح الحكومية : أوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي :

- مدخل رأس المال : تضاف المنح إلى حقوق المساهمين مباشرة.

- مدخل الإيراد : تعتبر المنحة إيراداً خلال فترة محاسبية أو أكثر.

• المعيار رقم (١٤) الخاص بمعالجة تكلفة الإقتراض : أوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي :

- معالجة قياسية : يعتبر مصروف يحمل على الفترة التي تم فيها.

- معالجة بديلة : يتم رسملة تكاليف الإقتراض.

هذا ولم يقتصر دور معايير المحاسبة المصرية على توفير أكثر من بديل للسياسة المحاسبية بل امتد إلى إعطاء الإدارة حرية في وضع سياسات محاسبية خلاف لما ورد في المعايير لضمان مجموعة من الخصائص في المعلومات المحاسبية منها الإستفادة ، الحيادية ، العرض الواضح ، الإكتمال وغيرها من الخصائص حيث أشار المعيار رقم (١) إلى حرية الإدارة بشأن صياغة سياسات محاسبية بالإعتماد على التقدير والحكم الشخصي مع الإسترشاد بما يلي:

• المتطلبات والإرشادات الواردة في معايير المحاسبة المصرية.

• التعريفات ومتطلبات القياس والتحقق للأصول والإلتزامات والإيرادات

والمصروفات في المعايير المصرية .

• إصدارات جهات أخرى لها حق إصدار المعايير.

٥- إدارة الإفصاح المحاسبي :

أتاحت المعايير المحاسبية الحرية بشأن الإفصاح المحاسبي في أمور عديدة من

أهمها :

• أشار المعيار رقم (١) إلى أنه وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية تعد الإفصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية.

• أشار المعيار رقم (٥) الخاص بالتغيير في السياسات المحاسبية إلى أنه يجب الإفصاح عند تغيير السياسات المحاسبية في الشركات إلا أن الباحث وجد شرطاً يعطى الإدارة الحرية في إمكانية الإفصاح وهو أن الإفصاح يكون في حالة إذا كان هناك تأثير جوهري للتغيير على الفترة الحالية.

• أعطى المعيار رقم (٥) مساحة من الحرية بشأن تبويب البنود في قائمة الدخل مما يؤثر على الربح الناتج من التشغيل أو ربح البنود العادية.

٢/١/٧/٣ معايير المحاسبة المصرية والحد من إدارة الأرباح :

بالرغم من مساحة الإختيار التي تمنحها معايير المحاسبة المصرية سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الإستحقاق ، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمى ، أو من خلال التغييرات الإختيارية ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود أي دور لهذه المعايير فى الحد من هذه الظاهرة . فمن خلال تحليل المعايير نستطيع ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامة جداً للحد من إدارة الأرباح من أهمها ما يلي :

- الإلتزام بتطبيق المعايير وعدم الخروج عنها.

- تحديد توقيت محدد لتطبيق المعايير .

- دعم الإفصاح عن الأمور الإختيارية التي استخدمتها الإدارة.

٢/٧/٣ مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الأرباح

خلال فترات الأزمات :

بالرغم من الدور الذى تلعبه معايير المحاسبة المصرية فى الحد من إدارة الأرباح من خلال إلزام الشركات بتطبيق المعايير ، والإفصاح عن الكثير من الأمور التى يحكمها التقدير الشخصى للإدارة ، إلا أن ذلك لا يعد كافياً. هذا ويمكن التفرقة بين إتجاهين لتعديل إستخدام المعايير كما يلى :

الإتجاه الأول : ويقوم على فكرة تعديل المعايير من أجل الحد من المرونة التى تتصف بها على أساس أن ذلك أفضل وسيلة للحد من إدارة الأرباح. الإتجاه الثانى : ويقوم على أساس عدم تعديل المعايير واللجوء إلى وسائل أخرى للحد من إدارة الأرباح مثل إستخدام لجان المراجعة وتفعيل دورها فى ضوء قواعد الحوكمة.

وبالتالى فإن الحد من إدارة الأرباح خلال فترات الأزمات يتطلب تعديلاً فى تلك المعايير يأخذ عدة أبعاد من أهمها ما يلى :

- زيادة شفافية التقرير المالى .

- ترشيد استخدام مرونة أساس الإستحقاق فى التطبيق المحاسبي.

- الحد من التغيرات المحاسبية .

- تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات.

وفىما يلى توضيح لكل تعديل :

١- زيادة شفافية التقرير المالى :

يقصد بالشفافية أن تكون المعلومات التى يحتاج إليها المستخدم أكثر سهولة فى فهمها وأكثر سهولة فى إستخدامها، ويعتبر إضفاء الشفافية على التقارير المالية من خلال المعايير المحاسبية أحد الأدوات الهامة للكشف عن إدارة الأرباح من خلال تحسين قدرة المستخدم فى هذا الشأن (Hirst and Hopkins,1998) ،

وبعبارة أخرى نجد أن قدرة الإدارة على التلاعب فى الأرباح يتوقف على مدى قدرة المستخدم على إكتشاف ذلك والذى يتوقف على درجة الشفافية فى التقارير المالية ، لذلك نجد أن الإدارة تقوم بإستخدام بعض أشكال الإفصاح المسموح بها والأقل شفافية مثل تضمين مصروفات والتزامات معينة فى الملاحظات ، تضمين قائمة التغير فى حقوق الملكية للتغيرات فى القيمة السوقية ، وعلى ما سبق نجد أنه من الأهمية بمكان أن نقوم بإجراء تحسينات فى المعايير المحاسبية المصرية بهدف زيادة الشفافية للتقارير المالية ولاسيما فى المجالات التى تخضع للتقديرات الحكيمة للإدارة والتى من أهمها :

- الإفصاح عن الأحكام الخاصة بالإدارة والتى من خلالها تم إختيار السياسات المحاسبية المستخدمة فى المنشأة والتى لها تأثير مباشر على قيمة البنود المقرر عنها فى القوائم المالية.

- الإفصاح عن الطرق والإفتراضات التى تم إستخدامها فى تحديد القيمة العادلة للأصول ، وما إذا كانت القيمة العادلة تم تحديدها من خلال أسعار قابلة للملاحظة فى سوق نشط ، أو من خلال عمليات سوقية حديثة ، أو من خلال إستخدام أساليب تقييم أخرى.

- الإفصاح عن طبيعة التغيرات المستقبلية فى السياسات المحاسبية ، والوقت المحدد لإختيار سياسة معينة ، وتأثير هذا الإختيار على الموقف المالي للشركة.

٢- ترشيد إستخدام مرونة أساس الإستحقاق فى التطبيق المحاسبي :

بالرغم من أن أساس الإستحقاق أحد الأسس الراسخة فى علم المحاسبة إلا أنه أوجد نوع من الجدل ، ففى حين نجد له تأثيراً إيجابياً فى توفير المعلومات

المحاسبية، نجد في الناحية الأخرى تأثيراً سلبياً من خلال إتاحة الفرصة لممارسة إدارة الربحية، وإزاء هذا التباين الواضح في كون أساس الإستحقاق له تأثير ايجابي أو سلبي لا نستطيع إعادة النظر فيه إلا من خلال ربطه بفكرة توفير معلومات مفيدة ويوجد العديد من الدراسات التي تمت في هذا الصدد وتوصلت إلى ما يلي :

- أن التدفقات النقدية لها قيمة نفعية أكبر من الأرباح المحاسبية (Bowen et Al,1995 - Wilson,1987)

- أن الإستحقاقات المحاسبية أقل نفعاً من التدفقات النقدية (Dechow,1995 - Sloan.1996)

- وبناءً على ما سبق نجد عدة آراء تشكك في نفعية أساس الاستحقاق ، لذا من الضروري ترشيد استخدام هذا الأساس من خلال ما يلي :

- تطبيق الجانب الإلزامي فقط .

- إمكانية تطبيق الجانب الاختياري ولكن في أضيق الحدود مع ضرورة الإفصاح الكافي عن ذلك للحد من التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٣- الحد من التغيرات المحاسبية :

بالرغم من الجهود التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية للحد من بدائل السياسات المحاسبية المسموح بها من خلال المعايير ، إلا أنه لا يمكن التخلي نهائياً عن التعددية والإكتفاء ببديل واحد وذلك للأسباب التالية :

- قد يؤثر الحد من مرونة المعايير المحاسبية سلبياً على نفعية المعلومات

المحاسبية من خلال تخفيض درجة ملائمة السياسات المقررة للطبيعة التعددية لقرارات الشركات .

- يؤدي تقييد الحرية بشأن البدائل المحاسبية إلى إعطاء فرصة للإدارة إما لإستخدام مداخل حقيقية لإدارة الأرباح ، أو إستخدام مداخل محاسبية يصعب إكتشافها.

بناءً على ما تقدم يجب إعادة النظر في البدائل التي توفرها معايير المحاسبة المصرية ليس بغرض إلغائها ولكن بغرض الحد منها وذلك في ظل إعتبارين رئيسيين هما :

- الحد من البدائل والمتمثلة في معظم الأحوال في وجود معالجة قياسية، ومعالجة بديلة مسموح بها.

- تطوير إرشادات وآليات للتطبيق أكثر وضوحاً يمكن من خلالها الحد من التقديرات الحكمية.

٤- تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات :

من المقترحات التي تستحق الذكر في إطار الحد من إدارة الأرباح الإقتراح الذي قام به (Lev,2003) وهو عبارة عن " تعديل رقم الربح المقرر عنه في نقطتين تاليتين على ضوء مدى تحقق التوقعات والتي تركت تأثيراً على الأرباح المقرر عنها " هذا ويتم التعديل في نهاية السنة التالية وبعد ثلاث سنوات ، فمثلاً صافي ربح عام ٢٠٠١ يتم التقرير عنه في بداية عام ٢٠٠٢ ثم يتم تعديله في نهاية عام ٢٠٠٢ مرة، وفي نهاية عام ٢٠٠٤ مرة أخرى ، وهذا يعنى أن قائمة الدخل المعدة في نهاية عام ٢٠٠٥ ستفصح على ما يلي :

- ربح عام ٢٠٠١ معدل في عام ٢٠٠٤ بالإعتماد على بيانات ٣ سنوات.

- ربح عام ٢٠٠٢ معدل فى عام ٢٠٠٥ بالإعتماد على بيانات ٣ سنوات.

- ربح عام ٢٠٠٣ معدل فى عام ٢٠٠٤ بالإعتماد على بيانات سنه واحدة.

- ربح عام ٢٠٠٤ معدل فى عام ٢٠٠٥ بالإعتماد على بيانات سنه واحدة.

- ربح العام ٢٠٠٥ فقط.

بالإعتماد على هذا الإقتراح نستطيع الحد من إدارة الأرباح حيث أن مجرد علم الإدارة أنها سوف تقوم بتعديل الأرباح المقرر عنها لاحقاً على ضوء مدى تحقق التوقعات الأصلية سيؤدى ذلك إلى التدقيق فى التوقعات مما يحد من إدارة الأرباح ، ومن ناحية أخرى سيدعم هذا التعديل القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية ، إلا أنه عند التطبيق العملى لهذا الإقتراح يواجهه عدة مشاكل هى:

-كيفية التعديل لكافة التقديرات ، فهذا الأمر صعب ومكلف جداً ، وقد وضع Lev حلاً لتلك المشكلة متمثلاً فى التركيز على ما بين ٨:٣ توقعات رئيسية ويمكن الإعتماد فى تحديدها على أحكام الأهمية النسبية.

-أن تعديل التوقعات يتم من قبل الإدارة ويمكنها التلاعب فى هذه التوقعات للوصول إلى نتائج تتوافق مع التوقعات السابقة ، ويمكن الرد على هذه المشكلة حيث أن التعديل يتم بناء على بيانات فعلية وليست تقديرية ، هذا ويمكن إخضاع تلك التعديلات للمراجعة.

من كل ما سبق وعلي الرغم من أن الإدارة تدرك أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير ، إلا أنها قد تؤدي إلي مشكلات كبيرة في الأجل الطويل، من أهم هذه المشكلات ما يلي : (Clikeman,2003,pp. 76)

١- تخفيض قيمة الشركة في حالة إكتشاف الأرباح الحقيقية في الفترات التالية للتلاعب بالأرباح خلال فترات الأزمات.

٢- تلاشي المعايير الأخلاقية.

٣- إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية.

٤- العقوبات الإقتصادية علي الشركة وإعادة إعداد القوائم المالية.

٥- الدراسات السابقة:

سوف نعرض الدراسات التي تناولت إستخدام إدارة الأرباح خلال الأزمات

تتمثل المشاكل الناجمة عن إستخدام آليات إدارة الأرباح فى عدم قدرة قارئ

القوائم المالية القيام بما يلي:

(١) التحقق من إستخدام آليات إدارة الأرباح من قبل الشركة.

(٢) تقدير مدى كثافة إستخدام آليات إدارة الأرباح.

(٣) التنبؤ بالأزمات المالية الوشيكة بناءً على تقدير حجم ممارسات إدارة

الأرباح. ومن الدراسات التي تناولت ذلك ما يلي :

(١) دراسة Altman & Lava lee, 1983

قاما بدراسة بعض المتغيرات التي تقيس إحتمال تعرض الشركة للأزمات

المالية، مثل: المبيعات/ إجمالى الأصول، إجمالى الديون/ إجمالى الأصول،

الأصول المتداولة/ الإلتزامات المتداولة، صافى الربح بعض الضرائب/ إجمالى

الديون، معدل نمو حقوق الملكية مخصوصاً منها معدل نمو الأصول حيث تكشف

تلك الدراسة، والتي تركز على الشركات غير الصناعية، عن صعوبة قياس إحتمال

حدوث الأزمات المالية بدقة فى الشركات غير الصناعية، وذلك فى حالة إشتمال

النموذج على متغيرات ترتبط بطبيعة الصناعة يمكن تعميمها على كل الشركات غير الصناعية.

(٢) دراسة Marais et al, 1985

استخدمت الدراسة كما ورد بدراسة (Altman & Lava lee, 1983) متغيرات تشتمل على الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة. حيث تمثلت المتغيرات المستخدمة من قبل Marais في الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول، ١/إجمالي الأصول، التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ الإلتزامات المتداولة، الأموال المتولدة من العمليات مخصوصاً منها صافي التغير في رأس المال العامل/ إجمالي الديون. يصنف Marais الشركات التي تقع قياساتها تحت مستوى نقطة قطع معينة بأنها أكثر عرضه لأزمات مالية مستقبلية. حيث توفر تلك الدراسة تحديداً لأكثر عناصر أثر الإستحقاق (التي تنعكس على الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة) استخداماً في الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح، والتي تكشف عن إحتتمالات حدوث الأزمات المالية.

(٣) دراسة Levitt (1998)

قام الباحث بدراسة وجود ممارسات الإغتسال الكبير للخسائر علي عينة من الشركات ووجد أن ظهور ممارسة تنظيف القوائم المالية Big Bath تستخدمها الشركة عند ظهور مصروفات كبيرة خلال فترة الإنخراط في تغييرات هيكلية والتي قد تمتد إلي عدة سنوات بدلاً من الإعتراف بهذه المصروفات بمجرد ظهورها ، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى Big Bath ، والهدف من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية ، ويرى الباحث أن الدافع من وراء ممارسة الشركة لذلك الأسلوب هو الإعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت عن أرباحاً سيئة في سنة ممارسة التنظيف للقوائم المالية ، في حال ما إذا تبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة .

(٤) دراسة Lee 2000

استخدمت الدراسة معدل المقدر المالية Financial Strength Rating كمقياس لإحتمال العجز الفنى عن السداد Technical Default (على سبيل المثال، الفشل فى الإحتفاظ بالإحتياطيات المطلوبة لتحقيق نسبة غطاء كافية). حيث إستهدفت الدراسة التحقق مما إذا كانت الشركات الأكثر إحتمالاً للتعرض للعجز الفنى عن السداد تقوم بإجراء تغييرات محاسبية بهدف زيادة صافى الدخل، وصافى الثروة، ورأس المال العامل بشكل أكثر بالمقارنة بالشركات الأقل إحتمالاً للتعرض للعجز الفنى عن السداد حيث خصصت الدراسة معدل المقدر المالية (ب) أو أكثر فى حالة إنخفاض إحتمال حدوث العجز الفنى عن السداد، والمعدلات (ج) أو ج+) فى حالة زيادة إحتمال حدوث العجز الفنى عن السداد. وكشفت الدراسة عن زيادة إحتمال قيام الشركات التى تعاني من إحتتمالات مرتفعة لحدوث العجز الفنى عن السداد بإجراء تغييرات محاسبية بهدف زيادة الدخل. كما توضح الدراسة إختلاف حجم أثر الإستحقاق الإختيارى على معدلات المقدر المالية.

(٥) دراسة (Giroux & Wiggins, 1984)

توضح إمكانية قياس مستوى شدة الأزمة المالية بإستخدام مقياس لرتب الأزمات المالية. حيث قام الباحثان بوضع إطار نظرى لمراحل عملية الإفلاس التجارى تبدأ من تحقيق خسائر متعاقبة، ثم عدم القدرة على سداد توزيعات، وإعادة جدولة الديون، وأخيراً العجز عن سداد الديون والفوائد المستحقة حيث كشفت الدراسة عن تقلص قدرة الشركة على سداد توزيعات قبل البدء فى إجراء إعادة جدولة للديون، وإجراء جدولة للديون قبل العجز عن سداد الديون أو الفوائد المستحقة ويعد هذا مؤشراً على حدوث أزمات متوالية للشركة.

(٦) دراسة (Lau, 1987)

استهدفت التغلب على أوجه القصور في منهجية نماذج التنبؤ بإفلاس الشركات من خلال استخدام متسلسلة متصلة للأزمات المالية، تتكون من خمس حالات، في دراسة المراحل المختلفة للأزمات المالية، بدلاً من استخدام التصنيف الثنائي لحالات الأزمات المالية: الإفلاس وعدم الإفلاس. حيث قامت الدراسة بتطوير نموذج لمستويات خطورة الأزمة المالية، والذي تم إختباره عملياً على عينة من ٤٠٠ شركة تم تصنيفها طبقاً للمستويات المختلفة للأزمات المالية. بإستخدام تحليل Multinomial Logit في التنبؤ بالأزمات المالية، قامت الدراسة بتقدير احتمال تصنيف كل شركة ضمن أى من الخمس حالات للأزمات المالية حيث تراوحت دقة التصنيف من ٧٩% إلى ٨٥% خلال فترة الثلاث سنوات محل الدراسة.

(٧) دراسة (Strong & Meyer, 1987)

درسا الأثر علي أداء سوق المال عند الإعلان عن الإنخفاضات الكبيرة في قيم الأصول، ولم يقوما بدراسة العلاقة بين الإنخفاض الكبير في علاقتها بإدارة الأرباح، وخلصت الدراسة إلي أن العامل الأكثر أهمية لإتخاذ قرار تخفيض قيم الأصول هو تغيير الإدارة العليا خاصة إذا كان الرئيس الجديد من خارج الشركة.

(٨) دراسة (Elliott & Shaw, 1988)

حددا معياراً للإعتراف بالإغتسال الكبير Big Bath وهو أنه إذا كان التخفيض في قيمة الأصول يزيد عن ١% من القيمة الدفترية لأصول الشركة، وأشارت النتائج الوصفية للدراسة أن الشركات التي تستخدم الإغتسال الكبير الإختياري هي الشركات الأكبر حجماً وليست الشركات الصغيرة في الصناعة ، وكذلك الشركات التي لديها مستويات عالية من الإقتراض، والشركات التي لديها مستويات منخفضة ومنتدنية من الأرباح.

(٩) دراسة (Walsh etal, 1991)

قاموا بدراسة علي الشركات الأسترالية التي لديها خسائر غير عادية كبيرة ، والشركات التي لديها أرباح غير عادية كبيرة، وأشارت النتائج إلي وجود إرتباط بين الخسائر أو الأرباح التي يتم الإفصاح عنها كبنود غير عادية وبين مستوي أرباح العام الحالي.

الشركات التي لديها إنخفاض غير عادي في الأرباح العام الحالي مقارنة بأرباح العام السابق أكثر اتجاها للإعلان والتقرير اختياريا عن خسائر غير عادية، بينما الشركات التي لديها إرتفاع غير عادي في أرباح العام الحالي تميل إلي التقرير إختياريا عن قدر كبير من الأرباح غير العادية.

(١٠) دراسة (Chenheiter & Melumod, 2002)

قدما دليلاً إضافي علي العلاقة بين إدارة الأرباح والإغتسال الكبير للخسائر عند إعداد القوائم المالية ومحاولة المستثمرين التأكد من دقة الأرباح، وأوضحا أن الشركة التي لديها أخبار سيئة كثيرة -مثل إنخفاض الأرباح- سوف تحاول تخفيض الأرباح أكثر إلي أدني حد ممكن وهذا يتم عن طريق الإغتسال الكبير للخسائر الدفترية في هذا العام حتي يتم التقرير عن أرباح مرتفعة في المستقبل. وإذا كانت الأخبار غير سيئة بقدر كبير في الفترة الحالية بمعني الأرباح مرتفعة أو منخفضة بقدر بسيط فإن الشركة لن تقوم بالإغتسال الكبير ، ولكن بدلاً من ذلك تقوم بإجراء تمهيد للأرباح.

(١١) دراسة (Chia-Feng Yu (2012)

هذه الدراسة حاولت تفسير ظاهرة الإغتسال الكبير خلال فترة تغيير الإدارة، حيث أن الإدارة الجديدة (CEO incoming) تحاول إظهار قائمة الدخل نتائجها أسوأ مما هي عليه في نهاية مدة الإدارة القديمة. هذه مباراة بين الإدارة الجديدة والإدارة القديمة والمستثمرين الخارجيين، ووجد أن الإغتسال الكبير للخسائر ممكن أن يظهر كنتيجة لإحداث توازن بين عدة عناصر.

النتيجة الأولى هو عندما تقوم الإدارة القديمة بإعداد قائمة الدخل وإظهار رقم ربح ضعيف ، فإن الإدارة الجديدة تتبع إستراتيجية الإغتسال الكبير عند توليها المنصب الجديد للتأثير على الأرباح وأسعار الأسهم من جانب ، وعلى الجانب الآخر ، يمكن أن توفر تلك الإستراتيجية عائد المخاطرة المدفوع للمستثمرين ، وإذا كان عائد المخاطرة الذي تم توفيره يفوق الإنخفاض الكبير في الأرباح المعلن عنها وسعر السهم (كما في شركة بايو الصينية المطبق عليها الدراسة) فإن الإغتسال الكبير سوف يحقق التوازن المطلوب تحقيقه .

النموذج المستخدم في هذه الدراسة يحتوي على:-

- ١- القواعد التنظيمية العامة التي تزيد من تكلفة إدارة الأرباح، فعند ذلك فإن تغيير الإدارة يقلل من احتمال أن الإغتسال الكبير يوفر في مكافآت الإدارة الجديدة التي لا تبني تماماً علي أساس أسعار الأسهم ، ورغم ذلك فإن القواعد التنظيمية العامة يمكن أن تكون عديمة التأثير (muted) إذا كانت مكافآت الإدارة تبني كلياً على أساس أسعار الأسهم .
- ٢- الإغتسال الكبير أكثر احتمالاً أن يحدث إذا كانت خطط الحوافز تبني على أسعار الأسهم بدلاً من المحاسبة عن خطط الحوافز .
- ٣- أن الإغتسال الكبير أكثر احتمالاً إذا كانت الإدارة القديمة أُجبرت على الإستقالة ، والإدارة الجديدة تم الترويج لها داخلياً وأنه أقل احتمالاً أن يحدث عندما تترك الإدارة القديمة مكانها بإرادتها وبدون مشاكل ، وتكون الإدارة الجديدة من الخارج .

خلاصة الدراسات السابقة

أنفقت معظم الدراسات أن هناك محاولات جادة من جانب الإدارة لإدارة أرباح الشركة خلال فترات الأزمات وذلك بالتخلص من الخسائر الدفترية المتراكمة من فترات سابقة في محاولة منها لتحسين الأرباح في الفترات المستقبلية.

٦- أسئلة البحث

السؤال الأساسي للبحث

" هل تقوم الشركات بتصفية الخسائر الدفترية في الفترات التي يتوقع فيها أصحاب المصالح إنخفاض الأرباح وهي فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية " ويتم ذلك من خلال :

- المبالغة في الاستحقاق.

- الإعتراف بخسائر رأسمالية من بيع الأصول.

- الهبوط في قيمة الأصول (الإعتراف بإضمحلال الأصول).

ومن السؤال الأساسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية للبحث:

السؤال الأول :

ما مدى ممارسة الإدارة في الشركات المصرية لأسلوب إدارة الأرباح المعروف بإسم الإغتسال الكبير للخسائر Big Bath ؟

السؤال الثاني :

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المصرية لأسلوب إدارة الأرباح المعروف بإسم الإغتسال الكبير للخسائر Big Bath علي ربحية تلك الشركات ؟

٧- صياغة فروض البحث

معظم الدراسات السابقة قدمت الأدلة على أن الإدارة تمارس أنشطة لإدارة عمليات المنشأة وكذلك إيراداتها ومصروفاتها ومن ثم أرباحها في الإتجاه الذي يحقق أهداف ومصالح الإدارة. ويتبين من عرض الدراسات السابقة أن الإدارة عندما تمارس إستراتيجية لزيادة الأرباح لتحقيق مصالحها في فترة معينة ، فإنما تتبع هذه الإستراتيجية بعدة أساليب ، الأولى الإعتراف بعمليات يترتب عليها أرباح مثل الدخول في عمليات لبيع حصص إستثمارية والإنتهاء منها قبل نهاية السنة ،

الثانية ممارسة الإستحقاق الإختياري بطريقة تؤدي إلى زيادة الربح ، مثل إرجاء الإعتراف بأى عمليات يترتب عليها تخفيض الربح مثل تأجيل بيع بعض الأصول التي تعلم الإدارة أن بيعها يترتب عليه خسائر أو تأجيل تحويلها إلى مجنبة للبيع. بناءً على ما تقدم فإن ممارسة الإدارة لإستراتيجية زيادة الربح يترتب عليها وجود مخزون من الخسائر غير المعترف بها ترتبط ببند في قائمة المركز المالي مسجلة بأكبر من قيمتها. الخسائر غير المعترف بها سوف تظل كما هي وربما تزداد إلى أن تجد الإدارة الفرصة المناسبة للإعتراف بها والتخلص منها لتنظيف عناصر القوائم المالية للمنشأة وعملياتها، وتجد الإدارة عادة الفرص في حدوث الأزمات العالمية والمحلية الإقتصادية والسياسية حيث يتوقع فيها أصحاب المصالح ما هو أسوأ في أداء المنشأة. في هذه الحالة تمرر الإدارة تراكمات الخسائر غير المعترف بها دون أن يؤثر ذلك كثيراً على تقييم أصحاب المصالح للمنشأة. من ناحية أخرى إذا قررت الإدارة التخلص من تراكمات الخسائر فإن الإستراتيجية الغالبة عليها هي تخفيض الربح ، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تمارس الإدارة الإستحقاق الإختياري بطريقة تؤثر على الربح بالنقص. فإذا كانت تنظيف الخسائر هو تصحيح للماضى ، فإن الإستحقاق الإختياري يساعد في التهيئة لتحقيق الأرباح في المستقبل. نخلص من ذلك أن الإدارة سوف تتبع الآتي في أوقات الأزمات:

- التخلص من تراكمات الخسائر.

- ممارسة الإستحقاق الإختياري بطريقة سالبة.

مما سبق يمكن صياغة الفروض التالية للبحث لإختبارها إحصائياً:

الفرض الأول: العناصر الإستثنائية - الأزمات الإقتصادية

من المتوقع أن تستغل الإدارة الأزمات الإقتصادية وتمارس سياسات من شأنها تخفيض الأرباح بقصد غسل الخسائر الناتجة عن إنخفاض القيم الدفترية وإزاحة تراكمات الخسائر والمصروفات غير المعترف بها في السنوات السابقة.

الفرض الثاني: الإستحقاق الإختياري - الأزمات الإقتصادية

في الأزمات الاقتصادية ، وعندما تمارس الإدارة إستراتيجية غسل الخسائر ، فإنه تستغل موقف تقبل أصحاب المصالح للنتائج المتدنية وتمارس الإستحقاق الإختياري بطريقة يترتب عليها تخفيض الأرباح.

ويتم التحقق من الفرض الأول عن طريق إختيار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ كمثال للأزمات الاقتصادية ، ومقارنة مستوى الأرباح للعام المالي ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ وإكتشاف حجم إدارة الربح لزيادة خسائر الشركة (أو تخفيض أرباحها) عن طريق الإعتراف بالخسائر.

أما الفرض الثاني ، فإنه يتم التحقق منه عن طريق مقارنة الحجم النسبي للإستحقاق الإختياري بين سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، وكذلك إختبار الإرتباط بين الإستحقاق الإختياري وحجم بنود الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل.

الفرض الثالث: العناصر الإستثنائية - الأزمات السياسية

في الأزمات السياسية ، من المتوقع أن تستغل الإدارة الأزمات السياسية وتمارس سياسات من شأنها تخفيض الأرباح بقصد غسل الخسائر الناتجة عن إنخفاض القيم الدفترية وإزاحة تراكمات الخسائر والمصروفات غير المعترف بها في السنوات السابقة.

الفرض الرابع: الإستحقاق الإختياري - الأزمات السياسية

في الأزمات السياسية ، وعندما تمارس الإدارة إستراتيجية غسل الخسائر ، فإنه تستغل موقف تقبل أصحاب المصالح للنتائج المتدنية وتمارس الإستحقاق الإختياري بطريقة يترتب عليها تخفيض الأرباح.

يتم التحقق من الفرض الثالث عن طريق إختيار الأزمة السياسية في مصر والتي ترتبت على التغيير السلمي للنظام عقب ثورة ٢٥ يناير كمثال للأزمات السياسية، ومقارنة مستوى الأرباح للعام المالي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ وإكتشاف حجم إدارة الربح لزيادة خسائر الشركة (أو تخفيض أرباحها) عن طريق الإعتراف بالخسائر ، وزيادة مستوى الإستحقاق الإختياري في القوائم المالية لسنة الأزمة.

أما الفرض الرابع فيتم التحقق منه بنفس أسلوب التحقق من الفرض الثاني ، حيث تتم مقارنة الحجم النسبي للإستحقاق الإختياري بين سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ، وكذلك إختبار الإرتباط بين الإستحقاق الإختياري وحجم بنود الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل.

٨- الدراسة الميدانية

الهدف من الدراسة الميدانية هو تقديم أدلة ميدانية عن مدي إستغلال الإدارة في الشركات المصرية لفترات الأزمات الإقتصادية والسياسية في التخلص من الخسائر الدفترية التي حدثت في فترات سابقة في محاولة منها لتحسين أرقام القوائم المالية في الفترات التالية لفترات الأزمات ، وإستغلال الموقف بأتباع إستراتيجية تطبيق الاستحقاق بصورة تؤدي إلى مزيد من الخسائر لتحسين فرص تحقيق الأرباح في المستقبل.

٨/١ عينة الدراسة

تم تجميع بيانات عن عدد ٣٧ شركة من الشركات المصرية من موقع (أرقام) للبيانات المالية والذي يتضمن بيانات القوائم المالية للشركات السعودية والشركات المصرية لعدة سنوات متتالية.

البيانات:

تم الحصول على البيانات من القوائم المالية المنشورة للشركات عن السنوات المشمولة في الدراسة. حيث تم تجميع بيانات القوائم المالية لعدد ٣٧ شركة عن أربعة أعوام هي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، لتمثل سنوات الأزمة المالية العالمية والفترة التي تلي الأزمة والتي تكون أكثر احتمالاً للتخلص من الخسائر الدفترية نظراً لأن الوضع الإقتصادي سيئ بطبيعته، وكذلك عامي ٢٠١١، ٢٠١٠ لتمثل سنوات الأزمات السياسية وهي قيام ثورة ٢٥ يناير، وتمثلت البيانات التي تم تجميعها في:

حجم الأصول - الأصول المتداولة - الإلتزامات المتداولة - النقدية - مصروفات وإيرادات سنوات سابقة - السحب علي المكشوف - الخسائر والأرباح الرأسمالية - الأرباح والخسائر غير العادية - الإضمحلال في الأصول - الإهلاك .

ولم يكن إختيار تلك الشركات عشوائيا ولكن كانت معايير الإختيار هي :

١- إختيار الشركات المساهمة لأنها تكون أكثر إحتمالاً لوجود خسائر دفترية كبيرة بها وبالتالي إجراء الإغتسال الكبير لتلك الخسائر .

٢- أن هذه الشركات تمثل مقطع أفقي للشركات المسجلة في سوق المال لتمثل شريحة واسعة من الصناعات والخدمات وبالتالي يمكن تعميم النتائج علي باقي الشركات التي تزاول نفس النشاط. والجدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة علي القطاعات المختلفة.

جدول رقم (١) عينة الدراسة

أسم القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
البنوك	٢	٥%
الإتصالات	٣	٨%
الإستثمار	٤	١٠.٧%
البتر وكيمواويات	٤	١٠.٧%
الصناعة	١٢	٣٢%
الأسمنت	٤	١٠.٦%
التشييد والبناء	٢	٥%
الخدمات	١	٢.٥%
العقارى	٣	١٠.٥%
الزراعة	٢	٥%
الإجمالي	٣٧	١٠٠%

٢/٨ متغيرات الدراسة:

تم تحديد المتغيرات التالية وإحتسابها لإختبارها إحصائياً:

١- الأرباح المنشورة لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ، والأرباح المنشورة لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ .

٢- صافي العمليات الإستثنائية ويتم قياسه بالمعادلة التالية :

صافي العمليات الإستثنائية = (الإضمحلال + الخسائر الرأسمالية + خسائر غير عادية + مصروفات سنوات سابقة) - (المكاسب الرأسمالية + الأرباح غير العادية + إيرادات سنوات سابقة). وفي ظل توقعات البحث المشار إليها من قبل ، فإن صافي العمليات الإستثنائية ينتج عنه قيمة سالبة في غالبية الشركات في أوقات الأزمات الإقتصادية والسياسية. ويشير هذا المتغير إلى غسل الخسائر.

٣- الإستحقاق الإختياري ويتم قياسه بالمعادلة

الإستحقاق الإختياري = (التغير في الأصول المتداولة - التغير في النقدية) - (التغير في الإلتزامات المتداولة - التغير في السحب على المكشوف) + إهلاك السنة الحالية. أيضاً في ظل توقعات البحث ، فإن صافي الإستحقاق الإختياري ينتج عنه قيمة سالبة في غالبية الشركات في أوقات الأزمات الإقتصادية والسياسية. ويشير هذا المتغير إلى زيادة النقص في أرباح العام أو زيادة في خسائر العام على حساب المستقبل.

٤- جميع متغيرات الدراسة يتم قسمتها على إجمالي الأصول للشركة في بداية الفترة ، وذلك لتفادي تأثير إختلاف حجم الشركات على النتائج الإحصائية.

٣/٨ الإختبار:

تم إستخدام الإختبارات الإحصائية للفروق بين عينتين (وفقاً لإختبار التوزيع الإحصائي t) وتجرى هذه الإختبارات للفروق بين متغيرات العينة عامي ٢٠٠٩ و

٢٠٠٨ ، ومتغيرات العينة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠ وذلك على مستوى المتغيرين
الآتيين:

١- العناصر الإستثنائية

٢- الإستحقاق الإختياري

إختبار الفرض الأول: العناصر الإستثنائية - الأزمة الإقتصادية

الجدول رقم (٢) يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية للفروق بين عينتين
لمتغيرات العينة عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨

جدول رقم (٢)

بيان	عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٩
عدد المشاهدات	٣٧	٣٧
المتوسط	٠٠٠٠٢-	٠٠٠٠٦-
الإنحراف المعياري	٠٠٠١٢	٠٠٠١٧
الإختلاف	٠٠٠٠٤٦٦	

توضح المقارنة بين الإحصاءات الوصفية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أن
متوسط الإنخفاض في الأرباح عام ٢٠٠٨ يمثل - ٠٠٠٠٢ من إجمالي الأصول
بينما ارتفعت نسبة الإنخفاض في الأرباح كنسبة من الأصول إلى - ٠٠٠٠٦ عام
٢٠٠٩ . وتدل الإحصاءات الوصفية على أن الإدارة إستخدمت إستراتيجية
لتخفيض الريح عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وزاد إنخفاض الريح عام ٢٠٠٩ بشكل
جوهرى عن عام ٢٠٠٨ ويتضح ذلك من أن المتوسط لبيانات عام ٢٠٠٨ كان
- ٠٠٠٠٢ في حين كان المتوسط لبيانات عام ٢٠٠٩ هو - ٠٠٠٠٦ ، وهذا يشير
إلى أن هناك ممارسات لتخفيض الأرباح في عام ٢٠٠٩ وهو عام الأزمة المالية
العالمية واستخدام أسلوب الإغتسال الكبير للخسائر الدفترية التي حدثت في
السنوات السابقة لتحسين أرقام القوائم المالية في السنوات التالية.

وللتحقق من الفرض الأول تم إختبار الفروق بين متوسطي العينتين بإستخدام توزيع (t) وتم تطبيق الإختبار الإحصائي على فروق متوسطي عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لإختبار ما إذا كان الفارق معنوي (أي أكبر من الصفر) وفي هذه الحالة يتم قبول فرض الدراسة بوجود إختلاف معنوي بين نسبة العناصر الإستثنائية المعترف بها فى قائمة الدخل للعامين الأمر الذي يعنى ممارسة الإدارة لإستراتيجية مؤداها التخلص من الخسائر وتخفيض الأرباح. إختبار المتوسطين لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بإستخدام إختبار t وجد أن قيمة $t = 2,26$ وهي قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٣ أقل من ٥%. هذه النتيجة تدل على أن الفارق بين نسبة تخفيض الربح عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ معنوي ، وحيث أن كلا النسبتين بالسالب وأن النسبة المسجلة لعام ٢٠٠٩ أكبر فإنه يمكن قبول الفرض بأن الإدارة خفضت الربح بشكل كبير عام ٢٠٠٩ (وهو العام التالي لحدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨) عن طريق الإعتراف بعدد من العناصر المتراكمة التي يترتب عليها خسائر وبالتالي يتم قبول الفرض الأول للدراسة.

إختبار الفرض الثاني: الإستحقاق الإختياري - الأزمة الإقتصادية

الجدول رقم (٣) يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية للفروق بين عينتين لمتغيرات العينة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

جدول رقم (٣)

بيان	عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٩
عدد المشاهدات	٣٧	٣٧
المتوسط	٠.١٠	٠.٠٨
الإنحراف المعياري	٠.١٢	٠.١١
الإختلاف	٠.٠٢٥٢	

توضح المقارنة بين الإحصاءات الوصفية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أن متوسط الزيادة في الأرباح بسبب ممارسة الإدارة الإستحقاق الإختياري عام ٢٠٠٨ يمثل ٠.١ من إجمالي الأصول ، وهذا ويدل على أن الشركة كانت تستخدم الإستحقاق الإختياري لزيادة الأرباح. بينما إنخفضت نسبة الإرتفاع في الأرباح كنسبة من الأصول إلى ٠.٠٨ عام ٢٠٠٩ . وتدل الإحصاءات الوصفية على أن الإدارة إستخدمت إستراتيجية لزيادة الربح عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ولكن زيادة الربح عام ٢٠٠٩ كانت أقل بشكل جوهري عن عام ٢٠٠٨. ويتضح ذلك من أن المتوسط لبيانات عام ٢٠٠٨ كان ٠.١ في حين كان المتوسط لبيانات عام ٢٠٠٩ هو ٠.٠٨ وهذا يشير إلي ممارسات لزيادة الأرباح في عام ٢٠٠٩ وهو عام الأزمة المالية العالمية كانت أقل من مثيلتها عام ٢٠٠٨.

وللتحقق من الفرض الثاني تم إختبار الفروق بين متوسطي العينتين بإستخدام توزيع (t) وتم تطبيق الإختبار الإحصائي على فروق متوسطي عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لإختبار ما إذا كان الفارق معنوي (أي أكبر من الصفر) وفي هذه الحالة يتم قبول فرض الدراسة بوجود إختلاف معنوي بين حجم الإستحقاق الإختياري المطبق في قائمة الدخل للعامين الأمر الذي يعنى ممارسة الإدارة لإستراتيجية مؤداها التخلص من الخسائر وتخفيض الأرباح. إختبار المتوسطين لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بإستخدام إختبار t وجد أن قيمة $t = ٢.٠٤$ وهي قيمة معنوية عند مستوى ٠.٠٤٥ أقل من ٥%. هذه النتيجة تدل على أن الفارق بين نسبة تخفيض الربح عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ معنوي ، وحيث أن كلا النسبتين بالموجب وأن النسبة المسجلة لعام ٢٠٠٩ أقل فإنه يمكن قبول الفرض بأن الإدارة خفضت ميلها لزيادة الربح بشكل كبير عن طريق تخفيض تأثير الإستحقاق الإختياري وهذا يشير إلي قبول الفرض الثاني للدراسة.

إختبار الفرض الثالث: العناصر الإستثنائية - الأزمة السياسية
الجدول رقم (٤) يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية للفروق بين عينتين لمتغيرات
العينة عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١

جدول رقم (٤)

بيان	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١
عدد المشاهدات	٣٧	٣٧
المتوسط	٠٠٠٠٦	٠٠٠٠٦-
الإنحراف المعياري	٠٠٠٣٥	٠٠٠١٤
الإختلاف	٠٠٠١٣	

توضح المقارنة بين الإحصاءات الوصفية لعامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ أن
العناصر الإستثنائية المؤثرة في الأرباح عام ٢٠١٠ تمثل ٠٠٠٠٦ من إجمالي
الأصول (موجب) ، أى يؤثر في الأرباح بالزيادة لهذا العام ، بينما تحولت النسبة
المتوسطة للعناصر الإستثنائية إلى -٠٠٠٠٦ عام ٢٠١١ (سالب) ، الأمر الذى
يعنى أن الإدارة، بسبب الأزمة السياسية تحولت من استخدام هذه العناصر لزيادة
أرباح عام ٢٠١٠ إلى استخدامها بطريقة تؤدي إلى تخفيض الأرباح عام ٢٠١١ .
وتدل الإحصاءات الوصفية لبيانات عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ أن الإدارة إستخدمت
إستراتيجية لتخفيض الريح عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ ومع ذلك فقد زاد إنخفاض
الريح عام ٢٠١١ بشكل جوهرى عام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٠ ويتضح ذلك
من أن المتوسط لبيانات عام ٢٠١٠ هو ٠,٠٠٦ ، في حين كان المتوسط لبيانات
عام ٢٠١١ هو -٠,٠٠٦ وهذا يشير إلي محاولات جادة من جانب الإدارة
لتخفيض الأرباح في عام ٢٠١١ هو عام الأزمة السياسية في مصر وهو قيام ثورة

٢٥ يناير ٢٠١١ وإستخدام أسلوب الإغتيال الكبير للخسائر الدفترية التي حدثت في السنوات السابقة لتحسين أرقام القوائم المالية في السنوات التالية.

وللتحقق من الفرض الثالث تم اختبار الفروق بين متوسطات العينتين بإستخدام توزيع (t) تم تطبيق الإختبار الإحصائي على فروق متوسطي عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ لإختبار ما إذا كان الفارق معنوي (أى أكبر من الصفر) وفي هذه الحالة يتم قبول فرض الدراسة بوجود اختلاف معنوي بين نسبة العناصر الإستثنائية المعترف بها فى قائمة الدخل للعامين الأمر الذى يعنى ممارسة الإدارة لإستراتيجية مؤداها التخلص من الخسائر وتخفيض الأرباح. إختبار المتوسطين لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بإستخدام إختبار t وجد أن قيمة $t = 2,38$ وهي قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٢ أقل من ٥%. هذه النتيجة تدل على أن الفارق بين نسبة تخفيض الربح عام ٢٠١٠ عن عام ٢٠١١ معنوية ، وحيث أن النسبة المسجلة لعام ٢٠١٠ موجب ، ان النسبة المسجلة ٢٠١١ سالب فإنه يمكن قبول الفرض بأن الإدارة خفضت الربح بشكل كبير عن طريق الإعتراف بعدد من العناصر المتراكمة التى يترتب عليها خسائر وبالتالي قبول الفرض الثالث للدراسة.

الفرض الرابع: الإستحقاق الإختياري - الأزمة السياسية

الجدول رقم (٥) يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية للفروق بين عينتين لمتغيرات العينة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

جدول رقم (٥)

بيان	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١
عدد المشاهدات	٣٧	٣٧
المتوسط	٠٠٠٦	٠٠٠٣
الإنحراف المعياري	٠٠٠١٧	٠٠٠١٩
الإختلاف		٠,٠٣٧

توضح المقارنة بين الإحصاءات الوصفية لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ أن متوسط الزيادة في الأرباح بسبب ممارسة الإدارة الإستحقاق الإختياري عام ٢٠١٠ يمثل ٠.٠٦ من إجمالي الأصول ، وهذا يدل على أن الشركة كانت تستخدم الإستحقاق الإختياري لزيادة الأرباح. بينما انخفضت نسبة الإرتفاع في الأرباح كنسبة من الأصول إلى ٠.٠٣ عام ٢٠١١. وتدل الإحصاءات الوصفية على أن الإدارة إستخدمت إستراتيجية لزيادة الريح عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ ولكن زيادة الريح عام ٢٠١١ كانت أقل بشكل جوهري عن عام ٢٠١٠. ويتضح ذلك من أن المتوسط لبيانات عام ٢٠١٠ كان ٠.٠٦ في حين كان المتوسط لبيانات عام ٢٠١١ هو ٠.٠٣ وهذا يشير إلي ممارسات لزيادة الأرباح في عام ٢٠١١ وهو عام الأزمة السياسية كانت أقل من مثلتها عام ٢٠١٠.

وللتحقق من الفرض الرابع تم إختبار الفروق بين متوسطي العينتين باستخدام توزيع (t) وتم تطبيق الاختبار الإحصائي على فروق متوسطي عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ لإختبار ما إذا كان الفارق معنوي (أى أكبر من الصفر) وفي هذه الحالة يتم قبول فرض الدراسة بوجود إختلاف معنوي بين حجم الإستحقاق الإختياري في قائمة الدخل للعامين الأمر الذي يعنى ممارسة الإدارة لإستراتيجية مؤداها التخلص من الخسائر وتخفيض الأرباح. إختبار المتوسطين لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ باستخدام إختبار t وجد أن قيمة $t = 2.32$ وهي قيمة معنوية عند مستوى ٠.٠٢ أقل من ٥%. هذه النتيجة تدل على أن الفارق بين نسبة تخفيض الريح عام ٢٠١٠ عن عام ٢٠١١ معنوي ، وحيث أن كلا النسبتين بالموجب وأن النسبة المسجلة لعام ٢٠١١ أقل فإنه يمكن قبول الفرض بأن الإدارة خفضت ميلها لزيادة الريح بشكل كبير عن طريق تخفيض تأثير الإستحقاق الإختياري وهذا يعني قبول الفرض الرابع.

٩- الخلاصة والتوصيات

١/٩ الخلاصة

١- أن هناك إستغلال من جانب الإدارة في الشركات المصرية لفترات الأزمات المالية والسياسية في التخلص من الخسائر الدفترية والمتركمة لتحسين الأرباح في السنوات التالية للزمات.

٢- نستنتج من تاريخ الأزمات المالية أن معظم هذه الأزمات سببها الرئيسي الإقتصاد المالي أو الإقتصاد النقدي وليس الإقتصاد الحقيقي المعتمد على الإنتاج السلعي، حيث تسببت الأسواق المالية في حدوث هذه الأزمات المالية وترجع أسباب الكساد الكبير إلى التلاعب في الأسعار والمعلومات والإدارة السيئة للبورصة الأمر الذي تسبب في الهبوط الحاد في مستوى الأسعار والذي انعكس سلباً على المستوى العام للأسعار في كافة قطاعات الإقتصاد المصري والعالمي، وكذلك باقي الأزمات المالية التي عصفت بالإقتصاد العالمي وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

٣- أن أكثر الأسباب في حدوث الأزمات المالية هو سوء إستخدام الأدوات المالية في الأسواق المالية وكذلك المضاربات في أسواق المال بأسعار مبالغ بها وليس لأسباب إقتصادية متعلقة بالشركة.

٢/٩ التوصيات: يوصي الباحث بالآتي

١- تفعيل دور مراقب الحسابات في دراسة حقيقة الخسائر المحملة للقوائم المالية خلال الفترة المالية للأزمات والتأكد من أنها ليست خسائر دفترية متركمة من سنوات سابقة.

٢- تفعيل دور هيئة سوق المال في مراقبة الأدوات المالية للشركات في جميع التعاملات على حدأ سواء وعدم السماح بالتعامل مع بعض الأدوات إلا بعد دراسة الأداة دراسة مستفيضة، والتوصل إلى أدوات مالية مقبولة ذات مخاطر منخفضة جداً.

٣- إلزام الشركات بالإفصاح والشفافية عن حجم التعثرات المالية التي تعاني منها والإفصاح عن حجم الأصول المسمومة والموجودة لدى الشركات وأن يتم

الإفصاح عن خطة للتخلص منها وتوضيح ذلك للمساهمين حتى يتم إعادة الثقة لهذه الشركات لدى المستثمرين وأن يتم الإفصاح عن ذلك في تقرير مجلس الإدارة.

٤- يجب على البنوك المركزية الوقوف مع الشركات المتعثرة خلال فترات الأزمات ، وتقديم مساعدة سريعة لهذه الشركات وخاصة تلك المتورطة بالأدوات المالية عالية المخاطر وكذلك الأصول المسمومة وسد هذه الثغرات المالية في تلك الشركات وذلك للحفاظ على الإقتصاد الوطني من حالة الركود الإقتصادي.

٥- ضرورة وجود ضوابط وآليات تضاف لمعايير المحاسبة تهدف إلي ترشيد التقديرات المحاسبية والتقليل منها حيث أنها أحد الأسباب الرئيسية لإدارة الأرباح .

٦ - بحث الشركات عن مصادر حقيقية للأرباح وذلك بالإستثمار في الإقتصاد الحقيقي وليس الإقتصاد المالي أو النقدي والإبتعاد عن الإستثمار في المشتقات المالية ذات المخاطر العالية.

٧- يجب الإفصاح عن المشتقات وخاصة أنها تعرض في الفقرات خارج الميزانية فهي لا تظهر ضمن حسابات الشركات وهذا ما جعلها خارجة عن إطار رقابة السلطات المالية والنقدية، عليه يجب أن يتم أظهارها ضمن ميزانيات الشركات حتى تستطيع الجهات الرقابية من الرقابة على هذه الأدوات المالية ووضع التشريعات التي تحكم العمل بها.

مقترحات لبحوث مستقبلية

هناك دراسات أشارت إلي الشركات الكبيرة هي الأكثر إحتمالا لإجراء الغسيل الكبير للخسائر مقارنة بالشركات الصغيرة ، لذلك يمكن لدراسات تالية إختبار تلك الفرضية علي عينة عشوائية من الشركات المصرية مختلفة الأحجام لتحديد ما إذا كان الحجم يؤثر علي تطبيق نظرية الإغتسال الكبير من عدمه .

مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية

- عبد العال، طارق (٢٠٠٤)، "موسوعة معايير المراجعة"، الدار الجامعية.
- عليوه، السيد (٢٠٠١)، "إدارة الأزمات في المستشفيات"، دار أسترال للطباعة والنشر .
- لطفي، علي (٢٠٠٩)، "الأزمة المالية العالمية (الأسباب - التداعيات - المواجهة)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر بعنوان - الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي - جامعة عين شمس بتاريخ ١٢-١٣ ديسمبر.
- أبو الخير، مدثر ، (١٩٩٩)، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية"، *المجلة العلمية، التجارة والتمويل - كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص.١-٤٠.*
- وزارة المالية، (٢٠٠٩) - التقرير المالي الشهري، المجلد الرابع، العدد ١١، ص.١-٧٣.
- معايير المحاسبة المصرية ، قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦.
- ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية
- Altman,E., M., Lava lee,(1983)," Business failure classification in Canada. "*Journal of Business Administration* .vol .80 , pp.147-164.
- Bauman, C., M. Bauman, and R. Halsey,(2001), "Do Firms Use the Deferred Tax Asset Valuation Allowance to Manage Earnings?," *Journal of American Taxation Association*, Vol. 23, Supplement, pp. 27-48.
- Bowen, R.,D. Ducharme and D. Shores,(1995), " Stockholder's implicit claims and accounting method

- choice ." *Journal of accounting and Economics*,
December,pp.225-296.
- Burgstahler, D., and Eames, M.,(1998), " Management of earnings and analysts forecasts ",*Working paper university of Washington*.
 - Cameron, A. and L. Stephens,(1991) "The Treatment of Non-Recurring Items in the Income Statement and Their Consistency with FASB Concept Statements," *Abacus*, Vol. 27, No. 2, pp. 81-96 .
 - Chenheiter, M. and N. Melumad,(2002) "Can Big Bath and Earnings Smoothing Co-exist as Equilibrium Financial Reporting Strategies?," *Journal of Accounting Research*, Vol. 40, No. 3, pp. 761-796.
 - Chia- Feng Yu.,(2012)," CEO Turnover, Earnings Management, and Big Bath" *Ph.D. dissertation at Monash University*.
 - Collingwood, H. (1991), "Why K-Mart's Good News Isn't", *Business Week*, March, PP. 18-40.
 - Clikeman, P.M. (2003), "Where Auditors Fear to Tread", *Internal Auditor*, August: 75-79.
 - Dechow ,p., R. Sloan and A. Sweeney,(1995), "Detecting earnings management " *The Accounting Review* ,vol. 70, No.2,pp.193-225.
 - Demski, J.,(2004),"Endogenous Expectations" *The Accounting Review* ,vol. 79,pp.519-539.
 - Dye, R.,(1986), "Proprietary and Non-proprietary Disclosures," *Journal of Business*, Vol. 59, No. 2, pp. 331-366.
 - Eillott, J. and Hanna, JD.,(1996), "Repeated accounting write-offs and the information content of earnings ." *Journal of accounting research*,vol.34; pp. 135-156.

- Elliott, J. and W. Shaw,(1988), "Write Offs as Accounting Procedures to Manage Perceptions," *Journal of Accounting Research*, Vol. 26, Supplement, pp. 91-119.
- Fox ,J.,(1997) " Learn to Play the Earning Game", *Fortune*,31July.
- Friebel, G., and S., Guriev,(2004)," Earning Manipulation and Incentives in Firms" *Working Papers, W0055*, Center for Economics and Financial Research.
- Gill,S., L. ,Rees, ,and R.Gore,(1996)," An investigation of asstes writ-
downs and noncurrent abnormal accruals.", *Journal of Accounting Research*,vol.34.supplement,pp.157-170.
- Giroux ,G. ,and C., Wiggins,(1984)," An Event approach to corporate bankruptcy.", *Journal of Bank Research*,vol.34.supplement,pp.179-187.
- Hagerman,R. M., Zimijewksi, and R.Shah,(1984)," The Association between the Magnitude of Quarterly Earnings Forecasts errors and Risk Adjusted Stock Returns" *Journal of Accounting Research*,atumn,pp.526-540.
- Healy ,P.,(1985),"The Effect of bonus schemes on accounting decision ." *Journal of accounting and economics*,vol.7,pp.85-107.
- Henry, D. and C. Schmitt,(2001), "The Numbers Game," *Business Week*, No. 3732, pp. 100-107, May 14.
- Healy, P., and J., Wahlen,(1999)," A review of the earning management literature and its implications for standard setting" , *Accounting Horizons* , vol.13. No.4, December,pp.365-383.
- Hirst, D. E., and P. E. Hopkins,(1998)" Comprehensive income reporting and analysts' valuation judgments". *Journal of Accounting Research.VOL. 36* (Supplement),PP. 47-75

- Holthausen , R.,(1981),"Evidence on the effect of bond covenants and management Compensation contracts on the choice of accounting techniques." *Journal of Accounting and Economics*, march, vol.3,Iss.1,pp.37-73.
- Lau, A., (1987), "A Five –State Financial Distress Prediction model " *Journal of Accounting Research*,vol.25(1),pp.127-138.
- Lambert, R., and D., Larcker,(1987)," An analysis of the Use of Accounting and Market Measures of Performance in Executive Compensation contracts " *Journal of Accounting Research*,vol.25,Supplement,pp.85-129.
- Lee, P.,(2000), "The Valuation Allowance for Deferred Tax Assets and Earnings Management," *Working paper*, University of Southern California.
- Levitt, A., (1998),"The numbers game" *Speech delivered at the NYU center for law and business, New York, NY*, September 28.
- Lev, B., (2003),"Corporate Earning Facts and Fiction" *Journal of Economic Perspectives*, vol.17,No.2, Spring, pp.27-50.
- Marais, M ., Patel, J ., Wolfson, M (1985)," The experimental design of classification models: An application of recursive partitioning and bootstrapping to commercial bank loan classifications." *Journal of Accounting Research*, VOL .22,PP. 87—113.
- Massoud, M. and C. Raiborn,(2003), "Accounting for Goodwill: Are We Better Off?," *Review of Business*, Vol. 24, No. 2, pp. 26-32.
- Moses, O.,(1987), "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes," *Accounting Review*, Vol. 62, No. 2, pp. 358-377.
- Perry, s., and T., Williams,(1997)," Earnings management Preceding Management Buyout Offers" *Journal of Accounting and Economics*, vol.18,No.2 ,pp.157-179.

- Rangan, s.,(1998), " Earnings management and the Performance of seasoned Equity offerings" *Journal of Financial and Economics*, vol.50, ,pp.101-122.
- Ronen, J. ,and Y., Sadan,(1981), " Smoothing Income Numbers :Objective, Means and Implication " *Addison-Wesley Publishing Company*.
- Roychowdhury , S.,(2006), " Earnings management Through real activities manipulation " *Journal of Accounting and Economics* , December, vol. 42iss.3,pp.335-370.
- Shipper, K.,(1989),"Earning Management " , *Accounting Horizon*,pp.91-102.
- Sloan, R.,(1996), " Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings " *The Accounting Review*,vol.71,pp.289-331.
- Stein, J.,(1989), " Efficient capital markets, inefficient firms: a model of myopic corporate behavior . " *Quarterly Journal of Economics*,vol.104,pp.655-669.
- Strong, J. and J. Meyer,(1987), "Asset Write Downs: Managerial Incentives and Security Returns," *Journal of Finance*, Vol. 42, No. 3, pp. 643-664.
- Teoh, H., Welch and T., Wong, (1998),"Earning management and The Long Run market Performance of Initial Public Offerings " ,*The Journal of Finance* LIII-6, pp.1935-1974.
- Walsh, P., R. Craig, and F. Clarke(1991), "Big Bath Accounting Using Extraordinary Items Adjustments: Australian Empirical Evidence," *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 18, No. 2, pp. 173-189.
- Watts, R., and J., Zimmerman,(1986), "Positive Accounting Theory" , *Prentice – Hall, Englewood cliffs*.
- Wilson, P., (1987),"The Incremental Information Content of Accruals Components of Earnings after Contravening for Earning." *The Accounting Review*,vol.62,april, pp.293-322.
- Yoon, S., and G. Miller,(2002), "Cash from Operations and Earnings Management in Korea," *The International Journal of Accounting*, Vol. 37, No. 4, pp. 395-412.